

كتب قومية

كتب القاسم والعشرون

شائع رجول في الجزائر

بسم
سبزو (الزور)

كتب قومية
الكتاب السادس والعشرون

مشايخ رجول في الجزائر

بمقام
سعيدو الطرزي

هذا الكتاب

منذ عام ١٩٥٤ وفرنسا تغوص ضد شعب الجزائر المكافح حرباً ضروس جندت لها ما يقرب من نصف مليون جندي من زهرة شبابها ، لكي ترغم الشعب العربي في الجزائر على أن يستكين لظلمها ، ويلعن لاستعمارها ، وفرنسا هذه ، التي قامت ثورتها تنادي بسيادة الشعب ، وحقوق الانسان ، وحق تقرير المصير ، ترتكب اليوم في الجزائر جرائم يعف عنها كل انسان شريف ، وتنحط في وحشيتها عن ادنى مراتب الانسانية وفرنسا التي اجتاحتها المد النازي وعاشت تحت نير الاستعمار الهتلري أربع سنوات ، وما زالت تعلق جراحها من حرب الهند الصينية ، وموقعة (بيان ديان فو) ، تستأسد اليوم على شعب عربي مسالم يطالب بحقه في الحرية والحياة .

ان فرنسا وقادة فرنسا وزعماء فرنسا ضحية العقد التي ترسبت في نفوسهم من جراء الهزائم المتوالية التي حاقت بفرنسا في كل حرب دخلتها منذ الحرب العالمية الثانية ، وهي تريد أن تحرز نصراً رخيصاً على شعب ، جندت ضده كل اسلحة وامكانيات حلف الاطلنطي ، ومع ذلك لم تزد الا هزيمة واندحاراً .

ان العقلية الخربة التي تسيطر على حكام فرنسا اوردت شعبها موارد التهلكة وانهكت موارد الشعب الفرنسي واهلرت طاقاته في حروب استعمارية لا طائل من ورائها ، ان هؤلاء الحكام يرفضون الاقرار بان عهد الفتح والاستعمار قد ولى ، واننا نعيش اليوم في عصر انتصار القومية وانتصار سيادة الشعب ..

ليتحرد حكام فرنسا اذن من عقدة النقص هذه ، وليفكوا اعناقهم من الاغلال التي اذلّتهم بها حفنة من العسكريين والمستوطنين

الفرنسيين في الجزائر . وليعلموا علم اليقين ان شعب الجزائر العربي الاصيل لن يهدر دماء شهدائه ، ولن يضيع المكاسب التي احرزها ، ليقيم حريته وعزته هدية الى ديجول لكي يبقيه في الحكم ابدياً .

والكتاب الذي بين ايدينا يزيح الستار عن المشاريع الاستعمارية اليائسة التي يحاول بها ديجول استنقاذ نفسه من بين براثن الفشل ، نخلصها لقراء العربية ليزدادوا ايماناً مع ايمانهم ، ان الحرية تؤخذ ولا تعطى ، وان شعب الجزائر قد غدا قلب قوسين او اذن من النصر المؤزر والحرية الحقيقية .

لجنة « كتب قومية »

مطامع فرنسا في الصحراء الافريقية

صدر منذ وقت قريب كتاب « الصحارى أرض الغد » للكاتب الفرنسى والسياسى المورجوازي يركورنيه . وهو من كبار الباحثين فى مشكلات المستعمرات الفرنسية ، الذين يرون فى الصحارى الامل المرتقب الوحيد لانقاذ الامبراطورية الفرنسية من الانهيار ودعم الاوضاع الاقتصادية فى جميع أرجائها .

ويبدأ كورنيه بحثه بابرازيا للصحارى من قيمة اقتصادية حيث تبلغ مساحتها ثمانية ملايين كيلو متر مربع تمتلك فرنسا منها حوالى ٣٤٤ من المليون أى ما يعادل ثمانية أمثال مساحة فرنسا نفسها ، وقد أجريت فى أعقاب الحرب عمليات التنقيب الجيولوجية فى هذه المناطق الفسيحة المترامية . ومع أن تلك العمليات لم يثبث لها مزيد من الوقت بعد ، فإنها تمخضت عن اكتشافات جديدة ستؤدى الى تغيير ما استقر فى الأذهان عن امكانيات المناطق الصحراوية .

ولم تعد الصحارى تلك المناطق العقيمة الجرداء ، اذ تبين أنها تزخر بموارد غزيرة من الخامات الصناعية الكثيرة : ففى منطقة كولومب - بيشار فى الشمال الغربى الفحم والمنجنيز والنحاس والرصاص ، كما اكتشفت المناجم الغنية بالحديد الخام فى منطقة تندوف ، على بعد خمسمائة كيلو متر من ساحل الاطلنطي وتقدر ثروة هذه المناجم بثلاثة آلاف مليون طن ، ونسبة الحديد فى المادة الخام هى ٣٨ الى ٥٧ فى المائة .

وكذلك اكتشفت حديثا فى موريتانيا (فى فورت جورود وغيرها) مناجم من الحديد الجيد والنحاس ، أما على الحدود المتاخمة لتونس فمناجم من الفوسفات والحديد الخام والرصاص والمنجنيز والاملاح المعدنية والفحم كما تعتبر منطقتا هجر وأحلاب من المناطق الجبلية الغنية بمعادن التنجستين والنيكل والكروم والقصدير والنحاس . وكذلك بالمواد الخام المشعة .

ولكن الثروة الرئيسية فى الصحارى تعتبر اليوم الزيت والغاز الطبيعى . ففى مطلع عام ١٩٥٦ أخذت هذه الثروة تتدفق من منابعها

فى أوجيلي وفى تنجونتورين بالقرب من الحدود الليبية ، ثم اكتشفت حقول الزيت الغنية فى حاسى مسعود التى بلغ انتاجها هذا العام ١٠٠ مليون طن ، أى حوالى خمس انتاج منابع الزيت فى الولايات المتحدة . وهناك مناطق كثيرة يحتمل أن يكتشف فيها الزيت فى المستقبل ، كما أمكن اكتشاف الغاز الطبيعى فى مناطق أخرى كثيرة ويقدر بعض الجيولوجيين الفرنسيين ثروة الصحارى من الزيت بما يعادل ربع ثروة الشرق الاوسط الذى تعتمد الدول الرأسمالية عليه فى امدادها بثلاثى مصادرها من الزيت .

وبينما يبرز الكاتب أهمية الصحارى القصوى للمؤسسات الصناعية كمصدر يمدّها بالمواد الخام والوقود ، نجده يؤكد ما للصحارى من أهمية استراتيجية ، تعرض القارة الأوروبية عما يعوزها من كفاية استراتيجية من الجهة الغربية ، كما أن هذه الصحارى يمكن أن تكون مقرا للقوات الاحتياطية ، وللقواعد الجوية وسائر الخدمات التى تكون فى مؤخرة القوات العاملة ، واستغلت فرنسا هذه الصحارى فى بادئ الامر كميدان لتجربة الاسلحة ، كما فى منطقة كولومب بيشار التى تشتمل على مطار ، وقاعدتين كبيرتين لتجربة المدفعية واسلحة الطيران الكثيرة ، وعدد من الورش احداها للابحاث الالكترونية وأخرى قواعد الصواريخ الموجهة .

يبدو أن الاهمية البارزة للصحارى فى الوقت الحاضر تبدو فيما تمتاز به من آثار فى الميدان السياسى . فالعناصر الحاكمة فى فرنسا تتجه الى استغلال الصحارى وثرواتها الدفينة - العريضة فى تعزيز مركزها وتقوية قبضتها فى كفاحها ضد حركات التحرر القومى الموجهة فى افريقية . ويزعم كورنيه أن الصحارى الفرنسية ستلعب دورا خطيرا فى دعم السلام والرخاء ، وذلك بخلق مؤسسات نظامية فى افريقية الشمالية قادرة على مد حضارتنا بعناصر النمو والازدهار سياسيا ، واقتصاديا .

وتتمشى مزاعم كورنيه مع تصريح ماكس لوجين وزير الصحارى حيث يقول : « يمكن أن تصبح الصحارى عاملا رئيسيا فى دعم السلام فى أرجاء افريقية » . اذ أنها تعتبر عنصرا أساسيا فى الوضع السياسى والاقتصادى فى فرنسا .

الذهب الأسود

ما هي الحقيقة عن بترول الجزائر ١٩٠٠ ؟

هل يمكن لأبار النفط في الصحراء الغربية وتدفقها أن تغني
عن بترول الشرق الأوسط ١٩٠٠ ؟

ولماذا تستندرج فرنسا الشركات الأمريكية والفرنسية إلى المساهمة
معهما في « السطو » على الثروات الكامنة في صحراء الجزائر ؟

إن هذا التقرير الهام يضع النقاط على الحروف ٠٠ ويضع الحقائق
الكاملة أمام الذين يجهلون ماذا يحدث تماما في المغرب العربي ٠

عين ماء في وسط الصحراء ٠٠ ومجموعة ضخمة من الآثار
القديمة ٠٠ هذا كل ما كان يصادف قوافل الجمال التي تمر على
الطريق الصحراوي في منطقة « هاسي مسعود » التي تقع على بعد مائة
وعشرين كيلو مترا ، وهذه الطريق يبلغ طولها مائة وأربعة وستين
كيلو مترا وتمتد من إحدى الواحات في منطقة « عجيل » وعن
« نورث ليمان » - وهي إحدى مواقع الفرقة الأجنبية الفرنسية -
طريق أخرى تنجبه إلى أبعد مدى تصل إليه العيون ٠

كل هذا منذ عامين فقط !

أما اليوم فقد تغير الحال تماما ، وانقلبت وحشة الصحراء إلى
حركة ، وسكونها إلى صخب ٠٠

إن في منطقة « هاسي مسعود » الآن مطارين كبيرين وآلات
لاستخراج النفط مختلفة الأحجام ، ومعسكرات تبلغ الثمانية عشر
وتضم بين جنباتها أكثر من سبعة آلاف عامل وجندي ٠

والأيدي والآلات كلها تقوم بالفسر والتنقيب عن آبار البترول
الكبرى الكامنة في بطن الصحراء ٠٠٠ وقد تم اكتشاف ثلاثة حقول
متجاورة للبترول على مقربة من « عجيل » فأصبح عدد الآبار المنتجة
في المنطقة كلها أربعة وثلاثين بشرا كلها في أيدي الشركات الفرنسية

والسؤال الذي ينبغي أن يتبادر إلى الأذهان الآن هو : كيف تلعب
الصحاري دورها في دعم السلام في أفريقية وفي الجزائر بالذات ؟

ويمكننا أن نستمد الإجابة من كتاب كورنيه حيث يقول :
متغرى الثروات القيمة في الصحاري رهوس الأموال في أوروبا
الغربية وفي أمريكا مما يشد أزر الامبراطورية الفرنسية المتداعية ،
ويمددها بالعمول المالي والحربي والسياسي ، الذي يتعذر عليها بدونه
أن تواصل حربها في الجزائر ، وهكذا يعلن كورنيه في صراحة
يحسد عليها الفرنسيون ، أن الصحاري أصبحت جزءا متمما للرابطة
التي تربط أوروبا وأفريقية ٠

وتعتمد الهيئات الرجعية الفرنسية على برين الثروات الصحراوية
في اذكاء الحمية والهاب المشاعر لدى الفرنسيين ، ليسهموا في الصراع
الإستعماري ضد الجزائر ، كما تنظر فرنسا للصحاري كمنطقة تدور
فيها العمليات العسكرية المباشرة لكبت حركة جبهة التحرير القومي
الجزائرية ٠ ويعود كورنيه إلى صراحته النادرة فيعلن أن الصحاري
هي فوهة المدفع المسدد لظهر الجزائر ٠

وأصبح اليوم أعظم المؤسسات المالية الفرنسية مصالح في الصحاري
وعلى الأخص بنك باريس - نيزرلاند والهند الصينية وبنك اخوان
ليزارد ، وهما يديران شركة الصحاري الفرنسية التي ينطوي تحتها
عشرون بنكاً والتي تم تكوينها في العام المنصرم ٠

أما بنك ليزارد فيهتم بعمليات التنقيب عن الزيت : فأنشأ مع
رهوس الأموال الأمريكية شركة خاصة لهذا الغرض ٠ كما يساهم في
هذه العمليات بنك روتشيلد ويزرمز وغيرها من الشركات الكيماوية
الفرنسية الكبرى (بشيني ، سان جوبين ، إيرلكويد) وكذلك
شركات البترول والمعادن ٠

ومع ذلك فإن الصحاري ليست محط أنظار رجال المال الفرنسيين
وحدهم ، فقد أصبحت ثرواتها الجمة وموقعها الممتاز ، ملتقى تتصارع
فيه الأطماع السياسية للدول المختلفة ، كما يقول كورنيه ، أما
ألبرت سارو ، الباحث الثقة في شئون المستعمرات ، فيذكر في
مقدمته للكتاب أن « أطماع الدول الأخرى ، وخاصة الولايات المتحدة
وألمانيا الغربية ، تستمد نحو الصحاري ، وستزداد شراحتها لا ابتلاع
نصيبها منها ٠

تري . ما مقدار الزيت الذى يكمن فى أرض أكبر صحراء فى العالم ؟

هذا هو السؤال الذى يتردد الآن على الشفاه فى أوروبا وأمريكا ! وفى كثير من الاحيان تطفو اجابة تقديرية تقول : ان البترول المتوفر فى صحراء الجزائر يمكن أوروبا الغربية من الاستغناء عن بترول منطقة الشرق الاوسط . ومن هنا يقوم سباق بين شركات الزيت البريطانية والأمريكية لمعرفة حقيقة هذا القول المشير . والاندفاع القائم اليوم وراء الزيت الجزائرى يعد من أعجب ما شهدته التاريخ البترولى فى العالم كله .

فلم يحدث فى أى مكان آخر أن قامت فرق التنقيب بالحفر فى مثل تلك الاماكن النائية البعيدة عن الحضارة أو فى منطقة تحتاجها الثورة من كافة أطرافها وجوانبها .

ان حقول البترول الكبرى فى السعودية مثلا لا تبعد عن البحر أكثر من خمسين ميلا ، وبترول الكويت يقع على مقربة من الميناء أما بترول الجزائر فانه مدفون فى أعماق بعيدة من قفار مغلقة من الأرض .

وكانت أول مشكلة واجهت الاستعمار الفرنسى هو الحصول على الماء ، باعتبار أن كل عمليات التنقيب عن البترول يجب أن تبدأ أولا بالبحث عن الماء الذى تحتاج عمليات الحفر الى كميات كبيرة منه وعدم العثور على ينابيع للمياه معناه اضطراب شركات التنقيب الى جلب الكميات المطلوبة من المياه فى سيارات من واحة غير مأهولة تقع على بعد مائة وثمانين كيلو مترا من « عجيل » .

ولكن التعرض لهذه المشكلة كان مفيدا ، فقد عثر على الماء فى صحراء « هاسى مسعود » على عمق يتراوح بين أربعين وستين كيلو مترا ، كما عثر على موارد أخرى على أعماق بعيدة تتراوح بين ألف ومائتين وألف وأربعمائة متر .

وبعد أن اجتازت الشركات الفرنسية العقبات الاولى وأمكنها استخراج البترول من أرض الصحراء الجزائرية وقفت رجها لوجه أمام عقبة جديدة أشد كثودا من سابقتها

لقد رغبت فرنسا فى انشاء خطوط للانابيب لى يتم نقل البترول من الصحراء بطريقة اقتصادية مضمونة . ولكن كيف السبيل الى ذلك ؟

ان كل الطرق الممكنة التى تؤدى الى البحر الابيض المتوسط تقع عبر اراضى تسيطر عليها القوات الوطنية التابعة لجيش التحرير الجزائرى ، وقد حطمت هذه القوات كل المحاولات التى قامت بها فرنسا لنقل البترول عبر هذه الاراضى وما زالت تحظره ورغم ذلك ومع أن حركة البترول قد توقفت عامة فان حكام فرنسا يحاولون الآن اقناع أنفسهم بأنهم سيتمكنون من تصدير البترول المستخرج وسعيها الى ذلك بدأت فرنسا فى شق طريق الى البحر يبلغ طوله تسعمائة وخمسين كيلو مترا . ويصل ميناء « سكيكدة » فى الجزائر بمنطقة « هاسى مسعود » وهسو يتألف من سكك حديدية وخط للانابيب قطره خمسة عشر سنتيمترا .

وعملية كهذه ستكون الحزاة الفرنسية الملايين الطائلة ، ومع ذلك فالأمل ضئيل جدا فى أن تنجو شبكة المواصلات البترولية هذه من هجمات جيش التحرير الجزائرى وضرباته المفاجئة العنيفة .

ومناورة مضبوحة تقوم بها فرنسا الآن . . . وتقوم هذه المناورة على استدراج الشركات البريطانية والأمريكية الكبرى الى صحراء الجزائر فى أعمال التنقيب عن البترول واستخراجه وتصديره .

وبدئى أن فرنسا لا تقوم بعملية الاستدراج هذه حبا بسواد أعين هذه الشركات وإنما بغية استدراج الحكومتين الأمريكية والبريطانية فى المستقبل الى المساهمة معها فى الحرب الوحشية التى نخوضها ضد الشعب الجزائرى للمحافظة على مصالحها البترولية .

ومعلوم أن صناعة البترول الفرنسية لا تزال صغيرة الى درجة لا تستطيع معها استثمار زيت الصحراء الجزائرية بسرعة ولهذا - وبالإضافة الى السبب السابق - فان فرنسا تعرض على الشركات الأمريكية والبريطانية شروطا مغرية لاشتراكها فى استغلال بترول الجزائر ، ومن هذه الشروط أن يكون للشركات الفرنسية الحق فى امتلاك خمسين بالمائة فقط من الاسهم ، وأن لا تقل مدة امتياز التنقيب الممنوح لها عن خمسين عاما .

ولهذا استجابت عدة شركات أمريكية للأغراء الفرنسي ، فمكثت شركة « البتروليين الأمريكيسين المستقلين » اتفاقا مع الحكومة الفرنسية للتغيب عن البترول بين : عذابة فقرت ورغله ، كما تالفت في الجزائر شركات تضم رأسماليين فرنسيين وأمريكيين تقسم أرباحها مناصفة بينها وبين الحكومة الفرنسية .

بنوك الاحتكار الفرنسي وراء مذابح الجزائر

تعرض الكتعب والمعقبون لحرب الجزائر في ساحة القتال ولكنهم لم يتعمقوا في معالجة أثر الحرب على فرنسا بالرغم من أن القتال لا يدور في أرضها .

دفع أصحاب بنك « ايونيون باريزيين » وبنك « باريس تيرلان » شعب فرنسا إلى محاربة شعب الجزائر وحشوا الحكومات الفرنسية على الاتفاق على حرب احتكارية استعمارية خربت ميزانية فرنسا . ولولا المساعدات العسكرية التي تلقتها من أمريكا لانهارت فرنسا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا .

إن معركة الجزائر تدور منذ ما يقرب من أربع سنوات . وقد أعلنت الصحف الفرنسية منذ بداية الحرب أن المعركة لن تطول . وزعم سياسة فرنسا وقادتها العسكريون أن النصر سيتم في ساعات .

لقد كان لاكوست يقول في أحاديثه منذ ثلاث سنوات : « لقد انتهت معركة الجزائر ونحن الآن في ربع الساعة الأخير للمعركة » أعلن وزراء فرنسا مرارا أن معركة الجزائر انتهت وأن الشوار تم اكتساحهم والقضاء على فلولهم نهائيا .

ومن سخریات القدر أن يعلن الآن وزراء الدفاع أنفسهم أن القتال يشتد ، وأن القوات الوطنية تتلقى أسلحة وفيرة وأن هجوم القوات الوطنية بحسب خطة موضوعة وأن الكتائب والطواير تخوض غمار المعارك .

ولسكن شعب الجزائر أثبت أنه يريد النصر ، وعزم على نيل استقلاله بقوة السلاح بعد أن فشلت الوسائل السلمية ولم تكن أقوال أقطاب فرنسا سوى سراب خادع فهم لم يتعلموا شيئا

من حرب الهند الصينية التي اضطروا إلى وقف الحرب فيها بعد سيطرة الوطنيين على الموقف ، ووجدوا من يقول ويعلن بصراحة : أنهم سادة الموقف وإن كل ما تذيعه فرنسا دعابة رخيصة . لقد بالغ قواد فرنسا في تقدير قوتهم واستهانوا بقوة الشعب الجزائري الذي يناضل من أجل الحرية .

وبينما كان القتال يقتصر عام ١٩٥٤ على مناطق صغيرة إذ به ينتشر الآن في طول البلاد وعرضها .

وكان شعب الجزائر يقاتل في بداية الحرب بالأيلاف والشجاعة فحسب تعينه بعض الأسلحة الخفيفة التي عندها .

أما اليوم فقد أصبح مدربا على أحدث فنون القتال . مزودا بأحدث الأسلحة والعتاد . وكانت القيادة الفرنسية تتحدث سابقا عن حرب العصابات القصيرة الأمد .

ولكنها تعترف اليوم بأنها تعارب جيشا قويا يكفلها قوت الشعب الفرنسي ودماءه ، واعترفت صحف فرنسا وصحف حلفائهم بأن القوات الفرنسية تشتبك في حرب طاحنة وتمنى بخسائر جسيمة . . . حقا أن شعب الجزائر ضحى بالآلاف في سبيل الحرية والاستقلال وفقد المئات في معسكرات الاعتقال أرواحهم وتحولت المنازل إلى حطام والقرى إلى أكوام من الحجارة ، وشرذ الأسمال من ديارهم ، وحرقت المزارع ، ولكن ماذا حدث لفرنسا نفسها بالرغم من أن القتال لم يدور على أرضها ولم تصب مدنها بأضرار ولم تضرب الدبابات وانطائرات حقولها .

إن ما حدث لفرنسا أخطر بكثير مما تحاول فرنسا أن تظهره . لقد عظميت حرب الجزائر فرنسا عسكريا واقتصاديا وسياسيا وفقدت مركزها كدولة كبرى في العالم .

« انهيار الجيش » . . هذا عنوان الكتاب الأخير لجسان بلاتشي المعقب العسكري لجسريدة « ليون » الذي يتحدث عن وضع القوات المسلحة الفرنسية ويقول في كتابه : « لقد حاربت فرنسا عشرين عاما تقريبا دون توقف . فعند سبتمبر عام ١٩٣٩ وفرنسا تعتبر في حالة حرب - وطوال عشرين عاما لم تتمكن فرنسا من

تدريب قواتها العسكرية تدريباً منتظماً أو تحسين أسلحتها واستراتيجيتها .

ونلاحظ أن أكثر من نصف المعارك الحربية التي خاضها الجيش الفرنسي في هذين العقدین ، كانت خروبا استعمارية .

فمنذ عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٥٤ اشتركت مئات الالوف من الجنود في حرب الهند الصينية والآن نجد أن ٧٠٠٠٠٠ جندي أو قرابة نصف جيشها كله يحارب في الجزائر .

وأثر الحروب الاستعمارية في معنوية الجيش أشد وأخطر من أي عامل آخر . ان الفرنسيين حاربوا الهند الصينية أمس ، ويحاربون في الجزائر اليوم وذلك في سبيل أهداف يعرفون أنها غير عادلة لا تؤمن بها غالبية الأمة أو الجيش . فضلا عن هذا فانهم يشعرون أن هذه الحروب الاستعمارية قضية فاشلة .

لقد ضاعت الهند الصينية من أيديهم وقريبا ستضيع الجزائر أيضا منهم .

فماذا تكون النتيجة عندما يحارب أحد الجيوش أعواما من أجل أهداف لا يؤيدها ولا يؤمن بها

مشروع قسنطينة

تسمية المشروع :

مشروع قسنطينة هو مجموعة الوعود الاصلاحية التي وردت في خطاب ديجول الذي ألقاه بقسنطينة في يوم الجمعة ٣ أكتوبر ١٩٥٨ . وذلك أثناء زيارته للجزائر بعد نجاح الاستفتاء على دستوره الجديد . وسميت هذه الوعود بمشروع قسنطينة منذ ذلك الوقت على أن تنفذ خلال خمس سنوات . وبذلك فهي عبارة عن مشروع سنوات خمس

محتويات المشروع :

الوعود الخمسة التي تضمنها خطاب ديجول المذكور هي :

- ١ - توزيع ٢٥٠ ألف هكتار على الفلاحين وتؤخذ هذه الكمية بالشراء من ممتلكات الشركتين الفرنسيتين : شركة جنيغوازي والشركة الجزائرية . وممتلكات هاتين الشركتين بعمالة قسنطينة . وتملك الشركة الاولى ٨٠ ألف هكتار بعمالة قسنطينة . وتملك الثانية ١٠٠ ألف هكتار بنفس العمالة كما تؤخذ بقية المساحة بالشراء من الكولون وأيضا من الاراضي التي ستستصلح
- ٢ - بناء ٢٠٠٠٠٠ مسكن لاسكان الجزائريين بها خلال الخمس سنوات .
- ٣ - إتاحة الفرصة لثلثي أطفال الجزائر لينالوا تعليمهم . وذلك خلال السنوات الخمس .
- ٤ - انشاء ٤٠٠ ألف وظيفة جديدة . وذلك كنتيجة للتصنيع وتنمية عدد الموظفين المسلمين خلال السنوات الخمس .
- ٥ - رفع اجور العمال الجزائريين حتى تكون في مستوى الاجور التي يتقاضاها الفرنسيون بفرنسا . هذا . وقد وعد ديجول بتقديم ٦٠٠ مليار فرنك لتنفيذ هذا المشروع . ويهتف

المشروع كما ذكر راديو باريس عدة مرات الى الارتفاع بمستوى
أكثر الطبقات حرمانا في الجزائر .

المشرف على تنفيذ المشروع :

تعتبر الحكومة الفرنسية أن المهمة الأساسية للمسيو دولو فرييه
المنسوب العام للحكومة الفرنسية بالجزائر هي الاشراف على تنفيذ هذا
المشروع . وقد اختاره ديجول على أساس هذا الاعتبار . والمعروف
أن المسيو دولو فرييه أستاذ اقتصاد سابق بجامعة باريس .

الانتقادات التي وجهت الى المشروع :

وجهت الى المشروع عدة انتقادات من الناحية الموضوعية البحتة
كما وجهت اليه انتقادات سياسية وانتقادات أخرى عامة .

ومن أمثلة النقد الموضوعي البحت ما ورد بمجلة المجاهد (الطبعة
الفرنسية عدد ٤٥ الصادر في ١٩٥٩/٧/٦) .

فقد كتبت المجلة مقالا بعنوان: مشروع قسنطينة سراب ومستحيات
وتناولت فيه المشروع بالنقد . وورد في المقال ما مضمونه .

ان هذه الوعود الخمسة التي بذلها ديجول لا يمكن انجازها للأسباب
الآتية :

١ - لا يمكن القيام بالإصلاح الزراعي والوارد في المشروع :

(أ) لعدم امكان القيام بتنفيذ الإصلاح الزراعي مع وجود حالة
الحرب .

(ب) وجود مانع قانوني وذلك لأن الفنين المشرفين على تنفيذ
الإصلاح وسادة الاستعمار بالجزائر قد أجروا خططاً
وشروطاً تمنع من اجراء الإصلاح الزراعي . وتؤدي الى
ارجاء التنفيذ .

(ج) عدم تدرب الجزائريين الذين يزرعون بطريقة بدائية على
الزراعة بالطرق الحديثة التي تتطلبها الزراعة في أراضي
الإصلاح .

٢ - ينص المشروع على انشاء ٢٠٠ ألف مسكن خلال السنوات الخمس
أى بمعدل ٤٠ ألف مسكن في كل سنة . مع ان احتياجات
الجزائر المبنوية من المساكن قبل الحرب كانت تتمثل في ضرورة
بناء ٨٠ ألف مسكن جديد كل سنة . وذلك بسبب تزايد
السكان وتكاثر النسل . كما يلاحظ أن السلطات الفرنسية
قد هدمت في الحرب الجزائرية مساكن مليوني جزائري . ومن
ناحية أخرى تعد ببناء ٤٠ ألف مسكن كل عام . أى أن فرنسا
هدمت خلال أربع سنوات ضعف ما تريد بناءه .

٣ - لا يمكن لفرنسا أن تقوم بتعليم أبناء الجزائر لأنها لا تسيطر على
معظم الأراضي الجزائرية كما أن مباني المدارس قد تهمم أغلبها
بفعل الحرب . كما تحتل القوات الفرنسية جزءا كبيرا منها
كمعاقل . كذلك لعدم كفاية عدد المعلمين الذين انقصت حالة
الحرب عددهم . وان كانت فرنسا تلجأ الى تعيين معلمين
بالشهادة الابتدائية فقط ، وهذا بلا شك يؤثر في مستوى
التعليم .

٤ - مسألة مساواة أجور الجزائريين بأجور الفرنسيين في فرنسا هي
في حقيقتها مهزلة من المهازل . فكلنا يعرف أن معظم العمال
في الشركات التجارية (بالجزائر ووهران وعناية) فرنسيون
وحتى الآن ورغم مرور أكثر من ثمانية شهور على مشروع
قسنطينة فإن أجر العامل الجزائري في هذه الشركات أقل من
أجر العامل الفرنسي بكثير . ولم تحدث أى محاولة للتسوية
بل ان هذا التقدير لأجر العامل الجزائري بثلثي أجر العامل
الفرنسي أمر على الورق فقط . حيث أن الواقع أن أجر
العامل الجزائري أقل من ذلك بكثير .

والمعروف أن الاستعماريين وأصحاب الاعمال الفرنسيين
بالجزائر هم السلطة المطلقة . ولا تستطيع الحكومة الفرنسية
أن ترفع أجور العمال الجزائريين رغم ارادة أصحاب السلطة
المطلقة في الجزائر . كما لا يستطيع العمال الجزائريون أن
يطالبوا برفع أجورهم . حيث نقابتهم محفولة . وسكرتيرهم
قد اغتيل على يد فرنسا .

٥ - والوعد الخامس الخاص بخلق وظائف جديدة عن طريق انشاء الصناعات الجديدة وفتح ابواب الوظائف العامة امام المسلمين .
هذا الوعد كاذب . فقد مرت ثمانية شهور بعد خطاب قسنطينة . واقامت خلالها سبعون منشأة جديدة . كما ان عشرين اخرى في الطريق الى ان تقام . وهذه المنشآت او الشركات تتمتع بمساعدات مالية وامتيازات ضريبية كبيرة . وقد تصل المساعدات الحكومية لها الى ٨٠ ٪ من رأس المال . ولكن الذي يجب ان نعرفه ان فرنسا تريد عن طريق هذه الشركات ان تثبت اقتصادها بالجزائر . وقد قدمت فرنسا ١٤٠ مليار فرنك من الاستثمارات لمليار لهذه الشركات . وتقوم تلك الشركات باستغلال تلك الاموال لصالحها . ولم يستفد الشعب الجزائري منها بشئ . كما يلاحظ ان هذه الشركات قد انشأت مشروعات استقلالية لا هم لها الا الربح فقط . . . ولا تستهدف تدعيم الاقتصاد في الجزائر .

هذا هو مقال مجلة المجاهد في نقد مشروع قسنطينة . وقد تمهّل مسئول جزائري بالنسبة للوعد الخامس من مشروع قسنطينة فقال : لماذا لم تعط فرنسا الاشراف على هذه الشركات للجزائريين ان كانت جادة حقا في الاصلاح . ولماذا لم تنشئ بنوكا جزائرية . على ان تقوم هذه البنوك بشمول المشروعات الانشائية في الجزائر . . . ويظهر من ذلك ان الهدف الحقيقي هو تدعيم الاقتصاد الفرنسي والاوربي بالجزائر . . . وان يعيش الجزائريون خدما وعمالا في هذه المشروعات . فالهدف الحقيقي هو تشجيع رؤوس الاموال الفرنسية على البقاء في الجزائر او العودة الى الجزائر بالنسبة لرؤوس الاموال التي خرجت من الجزائر بسبب حالة الحرب . ومما قيل كذلك في نقد الاصلاح الزراعي انه اقليمي . . . وانه يقتصر فقط على عمالة قسنطينة . . . وسر ذلك لدى ديجول ان ولاية قسنطينة هي اشد الولايات ثورة وتمردا . . . وانه اذا نفذ فيها الاصلاح امكن ارضاء الشعب الجزائري وصرفه عن ثورته . . . وبذلك تنتهي الثورة في قسنطينة حسب ماتوهم الفرنسيون .

كذلك اخذ على هذا المشروع فيما يتصل بالاصلاح الزراعي ان

مساحة ال ٢٥٠ ألف هكتار ستؤخذ من عدة جهات منها (الكولون) ولكن قانون تحديد الملكية الزراعية ينص على ان الحد الاعلى للملكية الفرد من الكولون هو ٢٥٠ هكتارا . وعلى ان ما زاد عن ذلك يؤخذ منه الا اذا كان يزرعه ويستغله على اساس فنية . . . وهذا الاستثناء الاخير يجعل تطبيق القانون على (الكولون) شبه مستحيل لان (الكولون) يستغلون املاكهم على اساس فنية . . . وبذلك لن تتوفر كمية الارض المطلوبة لتوزيع على الفلاحين حسب وعود ديجول .

انتقادات اخرى للمشروع :

لعل اعنف ما وجه للمشروع من نقد من الفرنسيين انفسهم هو ما نشرته مجلة « المستقبل » الاشتراكية في يونيو ١٩٥٩ بقلم ماتي ونجيس تحت عنوان : الحقيقة السياسية لبرنامج قسنطينة .
١ - وجاء في المقال ان خطاب ٣ أكتوبر بالنسبة للرجل الذي رفعه الجيش للحكم كان بصورة اساسية وعلامة سياسية ترمي الى كسب الوقت عندما يتظاهر صاحبها بتحقيق مشاريع اقتصادية كبرى في الوقت الذي يقوم فيه الجيش بعمليات طمع تمنع كل حل سياسي سريع يمكن ان يأمله الجنرال ديجول .

٢ - ومما يلاحظ ان ٧ ٪ فقط من المبالغ المعتمدة لهذه السنة في الجزائر يخص المزارعين يضاف ١٤ ٪ للري وفي مقابل ذلك نجد ٤٠ ٪ للصناعة والنقل وهذا معناه ان فرنسا تبحث عن الاعمال التي ستفيد منها بسرعة ولا يستفيد منها العاطلون والفلاحون الا بصفة عرضية ومما لاشك فيه ان فرنسا لا تتصرف ازاء الجزائر بوصفها بلادا ناقصة التطور تنهب ثرواتها ولا تهتم بالباقي ولكن من الواضح ان الاولوية اعطيت لاستخدام الطاقة في حين ان التطور الذي تحتاجه الجزائر في الوقت الحاضر يتعلق بالناحية الفلاحية لانه الزيادة في انتاج المواد الغذائية هو الذي يستطيع وحده ان ينقذ السكان المسلمين من المجاعات .

٣ - ان هذا الاتجاه السيء لمشروع التطور يصاحبه فقدان كامل لكل اصلاح جهاز في املالك الدولة الواسعة واملاك الاقطاعيين من نوع بلاشات في (الحلقة وبورجو في الكروم) لم تمس بسومولكن

توجيه الزراعة هو أيضا لم يتخير وما يزال مركزا على انتاج الحبوب التي لا يحتاجها الشعب الجزائري ولا يستطيع استهلاكها .

٤ - تم يتعرض الكاتب بعد ذلك لكشف هدف المشروع من الناحية السياسية فيقول :

عندما ينفذ المشروع ويقوم البرهان على الاصلاح بالعمل لا بالحط بقط عند ذلك سيظهر السكان بأن وجود فرنسا هو في مصلحتهم ويعتقد ديجول أن الفلاحين عندما يستطيعون أن يبنوا منازلهم ومدارسهم وعندما يجدون العمل وعندما يلاحظون أن مستوى حياتهم قد تحسن وعندما يلاحظون أن بلادهم قد أصبحت فيها الصناعة وإن الفلاحة تنتج أكثر . وباختصار عندما يرون الاخاء الفرنسي فانهم سيفهمون اضرار الحرب التي لا نهاية لها والتي تدعوهم اليها جبهة التحرير فانهم سيتخلون عنها وينضمون بالسلام الفرنسي .

هذا هو مشروع ديجول في الجزائر انه هيت العاطفة يستغل تعاسة الجماهير الجائعة . وهو مشروع ذو وجهين لا يهتم بالناحية الاجتماعية الا لكي تمكنه من تطور الحسب ولكنه مشروع واقعي لرجل عسكري صمم أن يكسب بالانهالك حربا خسر معركتها الاولى .

٥ - ثم يؤكد الكاتب أن من اهدف المشروع تخدير الشعب الفرنسي - ويرد على ذلك فيقول :

ان عملية التخدير محاولة لا يهمننا أن مئات الآلاف من الاموات التي قلمها الشعب الجزائري طيلة خمس سنوات في خربة سيعتبرها أقل أهمية من بضعة مدارس أو بضعة مكتبات من الاراضي المروية . وان من التخدير مغالطتنا بأن مشروع قسنطينة سيعالج المشكلة الجزائرية ويسر حلها .

لماذا ؟ لأن مشروع قسنطينة لن يغير ظروف الحياة المادية عند المسلمين الجزائريين حتى ولو طبق بعد اذيره ولا أنه سيرفع بمقدار ٤٪ من مستوى الحياة في السنة .

وقد قلنا ان رى الاراضي الذي تتوقف عليه حياة مناطق زراعية

واسعة لا يمكن تحقيقه بسبب فقدان الأمن العسكري فمن المستحيل مثلا بناء السدود وسط المعارك يضاف الى ذلك أن المساكن التي بديء فيها ستعوض الذين أجبرهم الجيش الفرنسي على الخروج من ديارهم الى معسكرات التجميع . وأخيرا فإن نقص رؤوس الاموال الخاصة لا يسمح بتحقيق الاهداف المسطرة في المشروع لأن مشاريع الصناعة تتطور بأقل سرعة مما كان منتظرا . والبطالة توشك أن تبعث من جديد في السنوات الخمس الآتية .

وان الاعتماد على اعتراف الفلاحين « بالرخاء الفرنسي » هو اعتماد في غير محله لأن هؤلاء الفلاحين ما يزالون يرون قراهم تنهدم بواسطة الطائرات وخياتهم في خطر أكثر مما كانوا في الماضي . يجب أن نترك الشعب الجزائري نفسه يحل قضيته .

وكتبت مجلة (المجاهد) الجزائرية في العدد ٣٦ بتاريخ ٢/٦/١٩٥٩ ، كتبت في كشف اهدف مشروع قسنطينة والمصاعب التي واجهها تقول :

ان الناحية الاقتصادية في سياسة الفرنسيين وخبرهم الاستعمارية في الجزائر هي ذات اتجاه مزدوج : فهم كما يحاربون من أجل الاستيلاء على الاقتصاد الجزائري كذلك يحلمون بالغلب على الثورة بالوسائل الاقتصادية ، وليس مشروع ديجول المشهور بخطاب قسنطينة الا صورة من أطماع الفرنسيين وتأخرهم الذهني واعتقادهم بأن فتح حقائير الشغل ورخاء المواطنين الجزائريين بفضل العمل والقضاء على البطالة سيجعل الجزائريين يتخلون عن تأييد الثورة ان لم يقارموها ويعتبرونها حركة تهدم سعادتهم تحت العلم الفرنسي .

فمنذ أن تقدم المندوب الجديد (دي لوفري) وهو يضع المشاريع والخطط ويوالي الاتصال بالمؤسسات الاستعمارية وأصحاب رؤوس الاموال في الجزائر وفرنسا وحتى في أوروبا وأمريكا ويوكل الى اللجان مهمة البحث في امكانية تحقيق مشروع قسنطينة في ظروف الحرب السائدة في البلاد على أن هذه اللجان لم تلبث أن دخلت في خلافات حادة مع الشركات الفرنسية والشركات نفسها لم تلبث أن وجدت نفسها في التناحر التقليدي المعروف الذي يسببه تناقض المصالح الانانية .

فهناك لجنة مقاطعة وهران ولجنة (بيبي) من ناحية وهناك لجان أخرى ترى أنه يجب البدء بإيجاد مصانع صغيرة تساعد على تطوير الصناعة التقليدية ، بينما يرى البعض الآخر أنه يجب الشروع رأسا في إيجاد المصانع الضخمة من نوع تكرير البترول ومصانع الفولاذ في عنابة .

كذلك توجد بينهم شركات مترددة في اعتماد أموالها مثل (اوزينور) الفرنسية التي قال رئيسها : « اننا سنذهب الى الجزائر بالرغم منا لا باختيارنا ، لاننا نشعر بالعصى المرفوعة فوق رؤوسنا » .

على أن هذه الخصومات كلها تدور حول فراغ ، إذ أن مشروع ديجول هو في الواقع خطاب ألقى أمام الجماهير وليس مشروعا اقتصاديا جديا تم ما هو في أساسه الا فكرة من مخلفات اصلاحات (الكوست) وجدها (ديجول) في ملفه فأحاطها بجو هائل من الدعاية .

ومن مهام (ديولوفيري) الآن هو أن يحارل بخبرائه وفنييه أن يجد امكانية لتحقيق اصلاحات (الكوست) التي عجز عن تحقيقها في عهده رغم حماسه الذي جعله يقول اذ ذاك سنبقى في العاصمة .

يضاف الى هذا أن الخبراء الاقتصاديين الفرنسيين لم يخفوا على ديجول أن رؤوس الأموال الفرنسية لا تكفي وحدها لاستثمار ثروات الجزائر وأنه لا بد من اشراك دول السوق الاوربية المشتركة فيها ولاستحداث بالشركات الامريكية .

والخلاصة أن مشروع ديجول الاقتصادي بقدر ما تجده بعيدا عن التحقيق من الناحية العلمية بقدر ما نلمس أنه ليس مشروعا اقتصاديا حقيقيا بل هو مشروع سياسي أي أن ديجول نفسه يعرف أنه مشروع غير قابل للتحقيق ولكنه قد يصلح في عزل الشعب عن الثورة وتحقيق ما يسميه الخبراء الفرنسيون في الشؤون الأهلية الجزائرية (خنق الثورة) والدليل على ذلك أن ديجول عندما يتحدث عن هذا المشروع يلقمه الى الجزائريين في صورة هدية أو هبة أو صدقة واحسان من طرف فرنسا الى الجزائر (تعزيزة) على (سوستيل)

وكتبت المجاهد في العدد ٣٩ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢ تقول : أن (ديولوفيري) هذا اختصاصي في المسائل الاقتصادية وقد وقع عليه

اختيار ديجول خصيصا ليحل المشكل الجزائري حلا اقتصاديا عن طريق تحقيق مشروع (قسنطينة) الذي أعلنه الجنرال ديجول في خطبه بقسنطينة يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

واذن فمهمة الم (ديولوفيري) كانت تتلخص في احباط الثورة ووضع حد للحرب بواسطة هذه المشاريع الاقتصادية التي ترمى الى فصل السكان عن الثورة وصرف اهتمامهم الى الحيز اليومي فحسب لكن (ديولوفيري) عندما يباشر مهام وظيفته بالجزائر واصطدم بالواقع الجزائري وجد نفسه أبعد ما يكون عن تلك الخيالات التي أثارها عبارات الجنرال الفخمة واشاراته الطويلة وتأكد من أن هذه المشاريع الاقتصادية والدموية التي أثبتت حولها لا تستطيع فقط أن تفصل الجزائريين عن الثورة بل تأكد أنه لا يمكن تحقيقها ما بقيت الحرب وهذا ما جعل ديولوفيري يتأكد من فشل هذه الخطة وهذا ما جعله يعرض استقالته عدة مرات على الجنرال ديجول الذي كان يرفضها في كل مرة .

وتوقع أن (ديولوفيري) عمل بقدر ما يستطيع لانجاح هذا المشروع وجلب رؤوس الأموال الفرنسية والأجنبية حتى تساهم في مختلف المنشآت الاقتصادية التي ينص عليها مشروع قسنطينة . لقد نظم دعاية كبيرة لحمل الرأسماليين الفرنسيين والأجانب على استغلال أموالهم في الجزائر . وفعلًا قدمت الى الجزائر عدة وفود من رجال الصناعة والاقتصاد وزارات مختلف الجهات التي تنوي الحكومة الفرنسية أن تقيم فيها معاني كما زارت على الاخص (عنابة) والونزة وحس الثرمال .

وهذه الوفود المختلفة قدمت من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأمريكا وكانت النتيجة التي وصفت إليها هذه الوفود هي أنه لا يمكن انشاء هذه المشاريع طمًا بثبت الحرب . وقالت هذه الوفود (ديولوفيري) بكل صراحة : حققنا السلام قبل كل شيء ، وأنداك تفكر في اعتماد رؤوس أموالنا في الجزائر .

ومن الردود الطريفة التي ردت بها مجلة (المجاهد) على مشروع قسنطينة نشرته مجلة في العدد ٣٨ بتاريخ ١٩٥٩/٣/١٧ تقول :

تأثير مشروع (قسنطينة) على بلاد شمال

أفريقية

ان مشروع (قسنطينة) مشروع خطير لا على الجزائر فحسب بل على افريقيا بتمامها - وانه مشروع درس كثيرا وله صلة متينة بجميع المشروعات التي فكت فرنسا في اقامتها كالاتحاد الفرنسي وحلف غربي البحر الابيض المتوسط استثمار خيرات الصحراء وتفجير القنابل الذرية .

وبهذه المناسبة يتحتم علينا أن نتذكر الاحداث التي أدت الى دخول فرنسا الى هذه المناطق وأن نذكر بإيجاز الاساليب التي استعملتها فرنسا لتكون صاحبة الحل والمعقد في هذه البلاد التي لا تمت لها بصلة .

ان دييجول الذي يعتبر نفسه الرجل الاوحد في فرنسا الذي يمكنه أن يبعث مجد فرنسا من مرقده ، ويزيد على أمجادها أمجادا ليس بالرجل الذي يجهل الطرق غير المشرفة التي استحوذت بها فرنسا على الجزائر وافريقيا .

دييجول على بينة من أمره فيما يتعلق باستيلاء آباءه على الجزائر التي كانت تمتنع بسيادتها الكاملة وأن قصة المروحة انما هي اسطورة من أساطير الاولين .

أما غزو فرنسا لافريقيا فدييجول لم ينس ولا أخائه ينسى الفشل الذريع الذي منيت به جنود فرنسا .

لقد ظهر المعدن الافريقي التائر من أول يوم وطنست فيه اقدام المستعمر الفرنسي أرض افريقيا الاستوائية ، فعندما بدأت فرنسا محاولاتها لغزو هذه البلاد عام ١٨٤٢ بارسالها المستكشف الفرنسي (ديبراذا) لتتوغل في أراضيها وعاد يطلب القوة العسكرية الى افريقيا الاستوائية عام ١٨٦٠ لاحتلالها ، وأذق أبناء افريقيا السمر جنودها المسلحين بأحدث الاسلحة مرارة قتال لم يعهدوه من قبل

ان فرنسا مثلما تستطيع أن تقيم مراكز انتخابية تحت حراسة الجيش الفرنسي كذلك تستطيع أن تقيم المصانع والمراكز الاقتصادية وتضعها تحت الحراسة كذلك . . . وتستطيع فرنسا أن تقيم المشاريع الاقتصادية في بلادنا وتحمل طبقاتنا الشعبية على العمل في تلك المصانع ولكن الثورة تبقى مستمرة الى جانب تلك المصانع والى جانب ما سماه دولوفريزي « ثورة البترول والاصلاحات » .

ومن الممكن جدا أن تستفيد بعض الطبقات الشعبية من هذه المشاريع ولكن استفادتها ستكون عنصر قوة لثورتنا ولن تكون عنصر ضعف . . . ان فرنسا في امكانها أن تحسن ما شاءت أو ما استطاعت في أوضاعنا الادارية والاجتماعية والاقتصادية ، ولكن لئلا نثق فرنسا أن كل ذلك سيزيد من قوة ثورتنا مثلما كانت وما تزال المجازر والتدمير والاعتداء على الحرمات قد زادت من اشتعال ثورتنا .

ان المشكلة في حقيقة الأمر ليست في القمع ولا في الانتخابات ، وليست في البترول ولا في الخبز وانما هي في شيء يرمز الى كل ذلك وإلى ما هو أوسع وأعظم وهو أن ثورتنا تجري اليوم تحت ظل علم وطني بقيادة حكومة وطنية . . . وتحت رائد الاستقلال الوطني . . . هذه هي الاهداف السياسية والرئيسية ، وفرنسا الآن مهتمة بالفروع طنا منها اننا سننسى الأصل .

خلاصة :-

خلاصة ذلك كله . . . ان مشروع قسنطينة مشروع استعماري خبيث . . . وانه مقصود به الدعاية . . . وذلك ما يظهر من تركيز راديو باريس وأبواق الدعاية الفرنسية عليه .

كما يقصد به تخدير الشعب الفرنسي وإيهامه بأن هذا المشروع سيحل المشكلة الجزائرية التي ينس الشعب الفرنسي من وطأتها . . . كما أنه مكمل لسياسة الادماج التي يتغذى دييجول بالفعل دون أن ينطق كلمة الادماج . . . وان المشروع صورة مكررة من مشاريع الاصلاح السابقة التي قدمها المقيمون الفرنسيون العامون بالجزائر أمثال (لاكويست) وسوستيل وسوف يكون مصيره الفشل لأن لمشكلة الجزائر نواحي سياسية غير نواحيها الاقتصادية .

ولم تمض ثلاثة أشهر حتى عادت الحملة يخفى حين بعد أن فقدت ثلثي رجالها ، ورجع الثلث الباقي يحمل جرحاه .

وكان هذا التسلل بداية وسيلة جديدة لغزو افريقيا الاستوائية . . . وسيلة استعملها جميع المستعمرين في شتى أنحاء الأرض . . . وسيلة التسلل غير الشرعي وسيلة خداع الشعوب وتضليلها وتتلخص في ارسال الافراد والبعثات بحجة التجارة وتبادل المنافع وقد نجحت هذه البعثات في عقد بعض المعاهدات مع رؤساء القبائل . . . وكانت الحاتمة هي اجتماع نفر من «قراصنة باريس» ومن سيطروا على الصناعة والمال فيها وقرروا تكوين شركة تتولى عمليات الغزو والاستكشاف في مناطق افريقيا الاستوائية تكونت الشركة في عام ١٨٨٩ وأطلق عليها اسم « لجنة افريقيا الفرنسية » . . . وقرر المسئولون في الشركة ارسال حملة لاحتلال افريقيا الاستوائية ، وأخذوا على عاتقهم مهمة تمويلها ، وأسندوا قيادتها الى « بول كرميل » الفرنسي الذي كان قد زار هذه البلاد عدة مرات وأعلم بأهلها ورؤساء القبائل فيها وخبرهم وخبر طباعهم جيدا .

ودخلت الحملة الى أرض افريقيا الاستوائية . . . واستعملت أحمق وأبشع الوسائل في قتال أهلها . . . وكانت حجة فرنسا التي حاولت بها تبرير الغدروا العدوان المباشر هي انها لا تقصد سوى تأديب الملوك والسلاطين الذين يسيئون الى التجار الفرنسيين ممن يعملون داخل تلك البلاد . . . والعجيب أنه لم يكن آنذاك تجار فرنسيون داخل افريقيا الاستوائية ، ولكنه عذر أرادت فرنسا به تبرير عدوانها الاتيم ، ولو فرض أن كان هناك حقا تجار فرنسيون وأن الافريقيين قد أساءوا معاملتهم بالفعل . . . فبمسئ من حق دولة أجنبية - مثل فرنسا - مداهمة أصحاب الأرض في أرضهم . . . أنيسوا أحرارا في بلادهم يتصرفون فيها كما - يحلو لهم .

ان المنطق الصادق يقول انهم أحرار يمنعون من يشاؤون منعه ويسمحون بدخول من يرغبون في دخوله . . . ولكن المنطق الاستعماري لا يعترف بالحق والعدل لانه عدوهما اللدود . . .

ومنذ أن استقرت أقدام المستعمر الفرنسي في هذا الجزء من أرض افريقيا الحبيبة بدأت عملية استغلال جشعة لأرضه البكر المليئة بالخيرات ، وأشبهه الكادح من أجل الحياة ، بدأت جباية الضرائب على الافراد . . . الكبير والصغير . . . الذكر والانثى . . . وأيضا على المواشي بمختلف أنواعها . . . وعلى الأرض المنزرعة والقاحلة . . . وهذه الضرائب الباهظة تحول رأسا الى باريس .

وأكثر من ذلك تكونت شركات فرنسية تستولى على الحاصلات الزراعية وتصدرها الى فرنسا تاركة الشعب لضراوة الجوع والاملاق !!

وعلاوة على هذا الاستغلال الجشع بدأ الاستعمار مؤامرة أخرى أشد خطورة وهي مؤامرة القضاء على القومية . . . قومية البسلامد الأصلية إذ وضعوا خطة كبرى لصيغ شعب افريقيا الاستوائية متوسلين الى ذلك بقوة الحديد والنار .

هؤلاء القواد أن خير مكان تبدأ به الجبهة الثانية هو شمالي افريقية
لأسباب منها :

١ - أن مراكش أقرب الى الولايات المتحدة عن طريق البحر ،
وليس هناك ما من أقرب منها سوى غربي أوروبا ، ولكن الألمان
كانوا يحتلونهم في ذلك الحين .

٢ - نزول في مراكش والزحف منها على الجزائر وتونس ثم ليبيا
سيكون بمثابة طعنة في ظهر روميل ، ولهذا ما كاد ذلك القائد
الألماني يحس بالخسائر الأمريكية لشمالي افريقية حتى أسرع الى
التفكير نحو تونس لاجتياز البحر عند أضيق نقطة فيه ، وهذا
المضيق بين طرفي تونس الشمالي وبين صقلية وإيطاليا .

٣ - أن غزو شمالي افريقية يتيح لطائرات الحلفاء أن تضرب
الأهداف العسكرية التي يحتلها الألمان في جنوبي أوروبا وبوسطها
فتقع هذه بين كعاشة جوية كبيرة ، طرفها الأول هو الطائرات
البريطانية التي تغير على أوروبا من شمال وطرفها الآخر هو
الطائرات الأمريكية التي تضربها من الجنوب . ولهذا الأسباب احتل
الأمريكيون شمال افريقية ليتخذوه قاعدة للقفز منها الى أوروبا ،
وقد حدث ذلك ، غزا أيزنهاور ومونتجمري تونس ثم نزلوا منها الى
إيطاليا نفهم من ذلك أن شمالي افريقية أهمية كبيرة من الناحية
الاستراتيجية وخاصة إذا فقد الأمل في الدفاع عن أوروبا من أرض
أوروبا نفسها .

وقد جاء في جريدة (وورلد تيلغراف) ما يحدد دور شمالي افريقية
فقال : « إذا لم يمكن الدفاع عن أوروبا من داخلها فيجب الدفاع
عنها من الجو ، يعني استعمال أسلحة حيث لا يمكن للطائرات
الروسية اكتشافها ، ويعتقد القواد الغربيون أن الروس يستطيعون
احتلال أوروبا الغربية والجنوبية بسهولة إذا نشبت الحرب ، لأن
لديهم عددا هائلا من القوات البريطانية والطائرات ومعنى هذا أن
الدفاع البري عن أوروبا مستحيل ، وأن الاحتلال الروسي أمر محتم
إذا نشبت الحرب ، ولا يبقى بعد ذلك سوى الانتقام ، أي الغارات
الجوية على المراكز السوفييتية العسكرية الجديدة في غربي أوروبا . »

مشروع انشاء حلف غربي البحر الابيض المتوسط

١ - الدوافع التي أدت الى الاقتراح بانشاء الحلف :

الدوافع السياسية :

أ - تدعى أمريكا أن النشاط الشيوعي أخذ يتسرب في أنحاء
هذه القارة بشكل مخيف وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية .

ب - تبذل أمريكا محاولات ضخمة وسط افريقية بسياساتها عن
طريق تكوين تحالف سياسية وعسكرية تضم دول شمالي افريقية
التي حصلت على استقلالها حديثا .

ج - تهدف أمريكا الى ربط حلف غرب البحر الابيض بالحلف
العسكري .

د - تهدف السياسة الأمريكية أيضا من وراء بسط نفوذها في
افريقية الى مقاومة النفوذ المصري فيها وعدم تغلغل السياسة المصرية
التحررية في هذه الجهات ولعزل مصر عن الاقطار العربية .

الدوافع الاستراتيجية :

والدور الذي تريد أمريكا أن تلعبه في شمالي افريقية .

إذا رجعنا سنوات قليلة الى الوراء رأينا أن قواد هتلر كانوا
يحتلون أوروبا كلها في يوم ما . ففكرت أمريكا في غزو هذه القارة ،
وتحريرها من الألمان فماذا فعلت .

درس القواد خريطة أوروبا فوجدوا أن النزول في غربها في
أول الأمر مستحيل ، أنه سيتكلف مئات الألوف من الأرواح ، أن
قوات روميل احتلت جزءا من ساحل مصر ، واحتلت ليبيا وتخشى
أن تنتشر منها الى بقية افريقية ثم تغزو الشرق العربي ، فرأى

لهذا لم يكن امامهم نقر من السيطرة على قواعد شمالى افريقية
للدفاع بها يوما ما عن أوروبا .

النطاق الجوى

وقد انضم الامريكيون لهذا الغرض حزامين متعاقبين من القواعد
الجوية والبحرية الحزام الشمالى هو قاعدة بنزرت الجوية والبحرية
الفرنسية فى تونس ومالطة ، وجبل طارق وقبرص ، ومطار الملاحة
قرب مدينة طرابلس (ليبيا) .

أما الحزام الآخر الواقع خلفه فهو فى افريقية الغربية الفرنسية
(السنغال) والقواعد الست الامريكية فى مراكش وهى :

١ - بورنيو من نسية الى المارشال الفرنسى نيوتى . وهى على
بعد ٣٠ كم شمال الرباط على ساحل المحيط الاطلنطى .

٢ - قاعدة النواصر وهى على مسافة ٤٠ كم الى الجنوب من مدينة
الدار البيضاء .

٣ - قاعدة جوية اخرى فى نواحي مدينة مراكش .

٤ - قاعدة سبدي سليمان الجوية على الطريق الممتد بين القنيطرة
ومدينة قلقامس .

٥ - قاعدة بن غادير فى الجنوب شمال مدينة مراكش ٢٠ كم
وهى قاعدة جوية . وقد بدأ الامريكيون فى مفاوضات دول هذه
المنطقة لاقتصاص على المطارات ولكى يتسعدوا فى استعدادهم أخذوا
يتأهبون لاقامة قواعد للصواريخ فى الصحراء الفرنسية الكبرى .

وتعتبر قاعدة بنزرت اكبر قاعدة بحرية فى العالم ويتبين لنا هذا
من الارقام التالية التى تبين اهميتها من الناحية الحربية .

مساحة الماء	القاعدة	الدولة التى تملكها
٣٠ كيلو مترا مربعا	بنزرت	فرنسا
٣ كيلو مترات مربعة	جبل طارق	انجلترا
٣ ٢/١ كيلومتر مربع	فأيتا (مالطة)	انجلترا
١٢ كيلو مترا مربعا	بيرل هاربور	امريكا

وتستطيع السفن الحربية الكبيرة ان تدخل الى أى مكان بعيد
داخل هذه القاعدة فلا يصيبها شيء ، فالقاعدة ثلاثة اقسام :
القسم الاول (الخارجى) الذى على ساحل البحر الابيض ، وهو ميناء
بحرى واسع حفره الفرنسيون فى جبل (أشكول) المجاور له
حظائر للمواصات والمدمرات فى بطن الجبل المطل على البحر حتى
يكون بمان من أية غارة ذرية أو غير ذرية وأقاموا فوقه اجهزة
للرادار ، أما القسم الثانى من القاعدة فهو البحرية الاولى وهى عميقة
فى وسطها تتسع لأكبر السفن الحربية فى العالم .

أما البحرية الثالثة الداخلية فانها ملأى بالترسانات وأحواض
اصلاح السفن والمعروف أن عمق الماء أكثر من ٢٥ كيلو مترا مربعا
فى هذه القاعدة ، أى أن السفن الكبيرة تستطيع دخوله بسهولة
ونظرة واحدة الى الخريطة تبين أن بنزرت تستطيع السيطرة على
الحوض الاوسط من البحر الابيض كله ، بل انها تصلح قاعدة لغزو
أوروبا من جديد اذا احتلتها القوات السوفيتية بعد نشوب الحرب
ثم أخذت قبضة الاحتلال تضعف تدريجيا بعد ذلك .

النواحي الاقتصادية :

كانت فرنسا من اول دول افكوت فى استغلال الصحراء ، فأقامت
مشروع أوروبا - افريقية وهو مشروع استثمارى جماعى يهدف
الى استقطاع مساحة كبيرة من الصحراء تونس ومراكش والجزائر
وضمها الى الصحراء الفرنسية الكبرى أو استغلال رموس الاموال
الاجنبية فى تعمير الصحراء واستخراج الكنوز المدفونة فيها ، وقد
رحبت كل من بلجيكا وهولندا وايطاليا وألمانيا بالمساهمة فى هذا

الموضوع . وعملت كذلك الحكومة الفرنسية على ربط هذا المشروع بالسوق لاوربية المشتركة اذا وافقت كل من ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج على استثمار نحو ٦٠٠ مليون دولار في إنشاء بنك مشترك للطاقة الذرية وأعلنت هذه الدول موافقتها على ربط أسواقها التي في أوروبا بالأرض الفرنسية والبلجيكية في افريقية بموجب المعاهدتين اللتين وقعتها في إبريل الماضي بإيطاليا ويعتبر هذا الاتفاق خطوة أول في سبيل تحقيق فكرة الاستثمار الجماعي .

وتعلم أمريكا أن افريقية قارة بكر لم تستغل بعد ولذلك تطمح في أن تفوز بالثروات المعدنية والبتروولية المدفونة في باطن الأرض ، وهذا يوفر الوقود اللازم لاسطولها في البحر الأبيض أي بدون الاضطرار الى الاعتماد على قناة السويس . ومن المعلوم أن ميثاق الاطلسطي يربط فرنسا في مناطق نفوذها الاستراتيجية بأفريقية الشمالية بعلاقاتها خصوصا أن فرنسا كما صرحت جريدة (الاقتصاد) لا تستطيع تحويل الجهود اللازمة لتحقيق مختلف المشروعات اذ هي محتاجة الى رأسمال جديد لا تجده في أرضها الأصلية نفسها وقد زارت بعثة أمريكية بقيادة الاميرال ستراوس تونس والجزائر في مايو ١٩٥٧ لهذا الغرض ، وكان العذر الظاهر هو انها زارت تونس بقصد اتفاق لتبادل المعونة الفنية وقد استخدمت فرنسا طائرات أمريكية لضرب قرية سيدي يوسف على الحدود التونسية الجزائرية لان هذه القرية وما جاورها كانت تضم فرق الاغارة على مراكز التونسيين للبحث عن الزيت في الصحراء الكبرى التي في جنوبي تونس والجزائر وقد اتفقت فرنسا مع شركات أمريكية على المساعدة معها في مشروع البحث عن البترول في الصحراء الكبرى بعد الخطوات التالية :

١ - أصدرت وزارة الصحراء الفرنسية بلاغا في أواخر فبراير الماضي قالت فيه انها منحت سبعة امتيازات للبحث عن البترول في تلك المناطق ، منها مركزان تضمهما شركة بترول أمريكية اسمها « اندبنت » .

٢ - هذا علاوة على شركة (فرانس افريه أو منيريكس الفرنسية التي اتفقت مع شركة فيليبس بتروليوم الأمريكية على التعاون معها .

٣ - تالفت شركة أمريكية فرنسية أخرى للغرض نفسه مثل شركة « بريب فرايك آراب » وشركة أودبيك المتفرعة عن مؤسسة « سينيل سرفيس » .

٤ - دخلت بريطانيا في هذا الامر أيضا فمنحت الحكومة الفرنسية أذونها لشركة البترول الفرنسية (فالتس) وشركة البترول الانجليزية (بريتيش بتروليوم) .

٥ - منحت الامتيازات الباقية لشركة ناهيساس ، وشركة بترساريز وشركة كريس .

٦ - دخلت هولندا في الميدان عن طريق شركة شل الهولندية وشركة البترول الجزائرية ويرجع اهتمام أمريكا بالثروات المعدنية والبتروولية في مناطق هذه القارة للأسباب الآتية :

١ - أن أمريكا بحاجة الى سوق افريقية لتصريف البضائع الأمريكية فيها .

٢ - أن أمريكا تريد السيطرة على اقتصاديات هذه القارة اقامة الصداقة مع دولها ومدها بالمعونات الاقتصادية الأمريكية .

بنوك الاحتكار الفرنسية ومذابح الجزائر

في ٢٠ من فبراير نشرت وزارة الشؤون الجزائرية تقريراً رسمياً عن تكاليف الحرب ٥٠ ويقسم التقرير هذه التكاليف الى ثلاثة أقسام، القسم الأول هو اعتمادات الميزانية وتبلغ ٣٣ مليار فرنك ولكن هذا المبلغ لا يضم غير المخصصات الخاصة التي تنفق في الحرب ويشجع على واضعوا التقرير أن جزءاً كبيراً من الميزانية العسكرية العامة يعتبر في الواقع مما ينفق على الحرب الجزائرية ، بل انهم اقتطعوا من هذه المخصصات الخاصة المبالغ التي اعتادت فرنسا أن تنفقها على قواتها في الجزائر قبل نشوب القتال .

والواضح أن النفقات الاجمالية لحرب الجزائر ، تبلغ ضعف الارقام التي ذكرتها الوزارة في تقريرها .

القسم الثاني عبارة عن الخسائر الناتجة عن انخفاض الانتاج وتقدر بحوالي ٢٧٦ مليار فرنك .

والقسم الثالث يشمل الخسائر التي سببتها التغيرات في ميزان التجارة الاجنبية . وقد قدرت هذه الخسائر بـ ١٤٩ مليار فرنك أي ٤٦ ملياراً زيادة في اعتمادات من أوازم الجيش و٦٠ ملياراً عجز في الاستيراد ناتج عن تحويل الطاقات الصناعية الى الانتاج الحربي .

وهذه الارقام أيضاً تمثل الحسنة الاذني في الواقع ٥٠ وقد قدرت مجلة «كاييه دي لازيبليك» التي تصدرها جماعة من «الراديكاليين» يرأسها مندريس فرائس قدرت هذه المجلة الخسائر الاجمالية من هذا القسم بمبلغ ٢٥٠ مليار فرنك .

ومن هذا ترى أن التكاليف الفعلية للحرب الجزائرية تبلغ أضعاف ما قدرته وزارة مسيو لاكوسيت فقد قدرته اللجنة الاقتصادية التابعة للامم المتحدة بـ مليار فرنك في العام .

واضطرت الحكومة أن تلجأ الى سلسلة من الاجراءات التي توفر هذه المبالغ الطائلة ففرضت ضرائب جديدة هذا العام وبذلك نجد

أن الضرائب قد ارتفعت منذ عام ١٩٥٤ بنسبة ٥٠ ٪ وتدور آلة طباعة الاوراق المالية بشكل متواصل .

وبذلك زاد مقدار النقود المتداولة الى ٢٠ مليار من الفرنكات شهرياً في المتوسط ولجأت الحكومة الى بنك فرنسا وحصلت منه على القروض تلو القروض فهبط احتياطي الذهب والعملات الاجنبية في الشهور التسعة الأولى من العام الماضي بمقدار ١٧٣ مليار فرنك واضطر جايار بالاعتراف بخطورة الموقف .

وفي ١٣ مارس شهدت باريس اضرب رجال البوليس فقد أحاط ألفان من هؤلاء بالبرلمان وحاولوا أن يشقوا طريقهم الى داخله . ترى ماذا كانوا يريدون ؟

لقد قالت الصحف : انهم كانوا يتهمون الحكم بالعجز وطالبوا بتغيير النظام وبالقضاء التام على الجزائريين .

وثبت أن العكس هو الصحيح فان حرب الجزائر خلقت موقفاً شاقاً في فرنسا جعلتها تنقسم الى معسكرين :

فريق يطالب بالسلام في الجزائر ويؤيده في ذلك جميع الوطنيين الفرنسيين .

أما الفريق المرتبط برجال المال والاحتكار الذين يستفيدون من الحرب فهو الذي يريد مواصلة الحرب حتى النصر .

ومن سوء حظ فرنسا أن الحكومة تتلقى أوامرها من هؤلاء ، فعملت على القضاء على الحركة الشعبية التي تطالب بوقف الحرب وصادرت المطبوعات وعطلت الصحف ومنعت الاجتماعات العامة ولجأت الى جميع أعمال الاضطهاد لمنع الشعب من تفهم حقيقة الموقف في الجزائر وكان في امكان الحكومة الفرنسية أن تسوي هذه المسألة بمفاوضات تجريها مع الجزائريين فان استمرار الحرب يجعل المسألة الجزائرية تتحول الى مشكلة دولية وتفسد علاقات فرنسا بالبلاد العربية الآسيوية التي تستنكر أعمالها .

واستغلت واشنطن الازمة الفرنسية التونسية للتدخل بشكل سياسي مباشر في شئون شمال أفريقيا عندما ذهب « روبرت مورفي »

الى تونس في بعثة وساطة وحاول جازار أن يبقى أمريكا على الحياد ويحتفظ بمفاتيح الموقف في المنطقة في أيدي الاستعمار الفرنسي .

فتقدم في ٧ من مارس بشروع « مجموعة البحر الابيض المتوسط الدفاعية » . والواقع أن هذا المشروع كان مطابقا للمشروع الأمريكي وكل ما في الامر أنه كان يضيف بعض النقاط التي تفيد احتكارات الفرنسيين .

وأثار هذا المشروع معارضة عنيفة في الجمعية الوطنية .

وقال مندريس فرانس في ١٣ من مارس : ان هذا المشروع قد أثار جزعه إذ أنه يعني فرنسا من مراكز السيطرة في شمال إفريقيا وأعلن السكرتير العام للحزب الاشتراكي الجمهوري « روجر فريسي » أنه يؤدي مباشرة الى تدويل المشكلة الجزائرية .

ان تدهور الدفاع الوطني ، والافلاس المالي ، ونمو الخطر الفاشي هو كشف الحساب للحرب التي تشنها فرنسا ضد الشعب الجزائري

برنامج ديغول

اختار الجنرال ديغول هذا الاسبوع بالذات ليبدئ بتصريحه عن الجزائر ، وأيقدم برنامجه في إقامة السلم وحل المشكلة التي استعصت عن الحل منذ أشهر الشعب الجزائري الحرب على الاستعمار الفرنسي . وقد اختار هذا الاسبوع بالذات ليضع الثلج على حماس الأمم المتحدة التي عالجت القضية عدة مرات وعادت إليها كل مرة بعد انصرام سنة دون أن تخطو أي خطوة نحو الحل .

واختار الجنرال أن يقدم هذا العرض بعد أن كان تأكد لديه أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لا تكون هذه المرة في صف فرنسا على الأقل . وللولايات المتحدة اتباع لا يستهان بأصواتهم في الأمم المتحدة . ولهذا فالراجح أن الجنرال ديغول قد اتفق مع الرئيس أيزنهاور عند زيارته لباريس على الخطوط الرئيسية لبرنامج ديغول حتى تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تجد هي وأتباعها منفلا بقيها من معارضة فرنسا في الأمم المتحدة .

فالبرنامج المقترح إذن ذو دافع دبلوماسي يجب ألا يغيب عن أذهاننا ونحن ندرسه .

ونعود الى البرنامج لنناقشه مناقشة موضوعية :

نجد أن الشيء الجديد في اقتراح الرئيس الفرنسي هو اعلانه لحق تقرير المصير والتزامه - باسم فرنسا - باستفتاء الجزائريين في الوضع الذي يختارونه لانفسهم . ولم يترك الامر فيها . وإنما أكد أن موضوع الاستفتاء لا يخرج عن حلول ثلاثة :

١ - الاستقلال التام والانفصال عن فرنسا . .

٢ - الاندماج الكلي في فرنسا مع المساواة في جميع الحقوق والواجبات .

٣ - انشاء حكومة جزائرية تستند على فرنسا في الاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية .

وليس يعني رأى الجنرال ديغول في هذه الحلول والتوجيهات التي أعطاها ، وإن كانت تلك التوجيهات تدل على أنه لم يعرض هذه الحلول بحسن نية - وإنما الذي يعنيها هو الشرط الأساسي الذي وضعه رئيس فرنسا للوصول إلى تقرير المصير .

وهذا الشرط هو الهدوء في الجزائر وإجراء استفتاء عام بعد أربع سنوات من التهدة . وقد أشاد الجنرال ديغول بعمليات التهدة التي يقوم بها الجيش الفرنسي في الجزائر . ونحن نعرف أن الجيش الفرنسي يقوم بعمليات اكتساح وبحرب إبادة عامة في الجزائر يسحق فيها القرى والمدن ويقضي على كل رجل قادر على أن يحارب .

وتهدة من هذا النوع لا تمنح الفرصة لتقرير مصير حقيقي فإن المنتصر عادة لا يمل إلا شروط الهزيمة ولو وصلت فرنسا إلى تهدة من هذا النوع - لا قدر الله - لما كانت نتيجة الاستفتاء إلا الاندماج في فرنسا ولو بدون مساواة في الحقوق والواجبات .

ومهلة أربع سنوات التي يشترطها الرئيس الفرنسي دليل على أنه يقصد الوصول إلى النتيجة النهائية من التهدة المفروضة وهي فرض الرأي الذي يريده الجيش المنتصر الذي سيخضع ثمار انتصاره مدة أربع سنوات كاملات - لا قدر الله - وهذا الرأي - كما لا نحتاج أن نؤكد - هو البقاء في ذيل فرنسا إلى الأبد .

أما الهدوء المنتج فهو الذي يمكن أن تسفر عنه مفاوضات حرة مع ممثلي الشعب الجزائري الذين يكونون الحكومة المؤقتة المجهة للجزائرية ، فإن التهدة التي تنتج عن مثل هذه المفاوضات هي الشرط الأساسي بدل التهدة المفروضة بالقوة .

أما مبدأ تقرير المصير الذي هو أساس برنامج ديغول فهو خطوة لا غبار عليها ، وهو ولا شك في حاجة إلى إطار عام يتحقق فيه ، وإيقاف الحرب والتهديد بالحرب من الجانبين أساس لهذا الإطار وخروج الجزائر من تحكم العسكريين وسيطرتهم أساس آخر لهذا الإطار والضمانات السياسية والإدارية للوصول إلى تقرير المصير

أساس من الأساس القوية لهذا الإطار ، وبدون هذه الأساس لا يمكن الوصول إلى تقرير المصير .

وأغلب الظن أن هذه الأساس لا يمكن أن تضمنها إلا هيئة دولية كالأمم المتحدة . ففي ضمانها ما يشعر الجزائريين بجديّة العرض الذي تقدم به الجنرال ديغول ، وفي ضمانها ما يحصى فرنسا والجزائر على السواء من عبيد العسكريين الفرنسيين الذين يعرقلون كل حل لا يفرصونه للمشكلة الدامية في الجزائر .

ب - انه لابد أن يقف القتال تماما قبل كل شيء . وهو في نفس الوقت لا يعترف بالذين يقودون هذا القتال . . أي أنه يريد منهم القاء السلاح دون شرط .

ج - انه هو الذي يحدد وقت الاستفتاء في أي فترة يراها خلال أربع سنوات من وقف القتال واستتباب الأمن !!

سيتم الاستفتاء - طبعاً - في وجود جيش احتلال مقاتل تعدادهم نصف مليون جندي . وفي وجود كل الجهد الاستعماري المتسيدة جذوره هناك منذ أكثر من مائة سنة .

د - الاستفتاء لا يمس منطقة الصحراء ، التي هي من أبداع فرنسا . ! . فهو يقسم الجزائر قسمين ، قسمًا يساوم عليه . . وقسمًا لا يشك هو لحظة في تبعيته لفرنسا !

والذي يزيد من عدم الاطمئنان الى نوايا دييجول ، هو أن هذا التصريح لم يصدر إلا أثناء انعقاد دورة الأمم المتحدة ، وقبل مناقشة قضية الجزائر بقليل . . وذلك بعد أن شمر أن فرنسا قد تعرض لهزيمة ساحقة نجحت منها في العام الماضي بأعجوبة . . فأراد بهذا التصريح أن يظهر أمام الأمم المتحدة بمظهر الرجل المسالم الذي يعترف بحق تقرير المصير . . لكي يكسب بذلك سنة يواصل فيها مناوئاته . . وهو على أي حال لم يرتبط بشيء محدد !

وقد جاء رد حكومة الجزائر على دييجول مراعيًا لكل هذه الظروف . . فكان حازمًا وكان سياسيًا في نفس الوقت . . إذ أعلن :

أن الحكومة مستعدة للتفاوض مع دييجول في الضمانات اللازمة لعملية تقرير المصير . . وأنها متسكة بوحدة أرض الجزائر كلها . . مسجلة في نفس الوقت أن هذه أول مرة يعترف فيها رئيس حكومة فرنسا بأن الجزائريين لهم حق تقرير المصير ، وأن هذا الاعتراف لم يجرى إلا بعد خمس سنوات من القتال الباسل الذي قام به شعب الجزائر . . والفضل للثورة على أي حال . .

والسؤال الهام الآن هو : كيف سيكون موقف أمريكا عندما تطرح قضية الجزائر بعد أيام على الأمم المتحدة . . ؟ في السنة الماضية :

الكلمات الخطرة تهزم دييجول !!

في قصر بلغدير الواقع على شاطئ تونس ، اجتمع ١٢ رجلاً أياما متوالية ، يبحثون مرحلة من أخطر مراحل حرب الجزائر الباسلة . . وطلب المجتمعون عدة وثائق هامة هي :

- ١ - نص بيان دييجول عن الجزائر
- ٢ - نص دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة وعلاقتها ببسلاط إفريقيا التابعة لها
- ٣ - نص خطبة مندريس فرانس - رئيس وزراء فرنسا السابق - التي ألقاها في قرطاجنة سنة ١٩٥٤ . وأدت فيما بعد الى استقلال تونس

ولم يكن هذا كل ما بحثه أعضاء حكومة الجزائر وفادة جيش التحرير الجزائري . . لقد قرروا استشارة كل الجيش المقاتل في قلب الجزائر . على جميع المستويات . وبنتظام الجيش الدقيق العجيب . ذهب الممثلون وجاءوا عبر خط النصار على حدود الجزائر ، حتى اجتمعت لدى المجتمعين في قصر بلغدير كلمة : الجيش المقاتل . . ثم جاء محمد يزيد وزير الاستعلامات ومندوب الجزائر في الولايات المتحدة ، ينقل « جو » الأمم المتحدة . . ثم صلب بيان حكومة الجزائر أو بالأحرى رد شعب الجزائر على بيان دييجول . .

ودييجول في بيانه الشهير عن الجزائر ، أعلن لأول مرة أن الشعب له حق تقرير المصير لكي يختار بين الاندماج التام في فرنسا ، أو الاتحاد الفيدرالي معها ، أو الاستقلال التام . .

ولكن دييجول أحاط بهذا الاعلان بتحفظات خطيرة ، جردت حق تقرير المصير من معناه . .

- وأبرز « المطبات » الخطيرة في بيان دييجول هي :
- ١ - انه يستغنى الجزائريين كأفراد لا كشعب جزائري ، لانه يعتقد انه لا يوجد شيء اسمه : قومية جزائرية !

النص الرسمي لبيان دييجول عن مشكلة الجزائر

ألقى دييجول خطابا فيما يرجع لمشكلة الجزائر وعرض على الجزائريين حلولاً ثلاثة :

١ - الاندماج . .

٢ - الاتحاد الفيدرالي . .

٣ - الانفصال عن فرنسا . .

وهذا هو نص الخطاب بالكامل :

ان حالنا تحسنت وانها حال تختلف كثيرا ، وما كنا نعانيه في الماضي ان تقدمنا يزداد يوما فيوما ، ومع هذا فيجب علينا ألا تكون مستقبلنا بهذا الى حد بعيد ، حيث أننا ما زلنا متأخرين كثيرا في ميدان البحوث والقنابل الموجهة والاقمار الصناعية .

ومع هذا فان تغيرا ملموسا حدث ، وهذا التغير لمصلحتنا وان احسن شيء احرزناه هو ان الوحدة الوطنية أصبحت شيئا ملموسا . وان الحكومة الحالية تتمتع بتشريعات وقوانين ثابتة مقيّدة ، وان مآلاتنا وعلاقاتنا مع الاجانب أصبحت طيبة الى حد بعيد ، كما ان وضع المواطنين والعمال والزراعيين أصبح وضعاً حسناً ، واننا تمكننا من أن نتفادى من أخطاء خفض العملة وقلة الانتاج .

الجزائر . . مشكلة دموية وصعبة الحل

ما زالت مشكلة الجزائر تواجه فرنسا ، ويجب علينا أن نجد لها من دون أن نتأثر بأقوال الذين يريدون أن يرغمونا على الانحياز لهذا أو ذاك .

واننا لن ننخدع ولن نتصاع للذين يريدون - قبل كل شيء - أن يراعوا مصالحهم قبل مصالحنا .

اننا دولة كبيرة ، ويجب علينا أن نعالج المشكلة على هذا المقياس

امتنعت أمريكا عن التصويت ، وكان هذا بمثابة صفعه لفرنسا . وفي هذه السنة كان واضحا أن أيزنهاور ضغط على دييجول لكي يخطو الى الامام خطوة . . لان أمريكا يزداد موقفها حرجا كل يوم ازاء الكتلة الآسيوية الافريقية ، التي أصبحت كتلة هامة في حياة العالم لا يمكن تجاهلها . . وقد أصدر أيزنهاور بيانا رحب فيه بيان دييجول متمنيا أن يؤدي الى حل قضية الجزائر .

وفي تقرير عن الموقف في واشنطن ، جاء : أن صحفيا أمريكيا سأل أيزنهاور : هل معنى هذا أن أمريكا ستصوت مع فرنسا في الامم المتحدة ؟ فتهرب أيزنهاور من الاجابة ، وقال : ان هذا يقتضي دراسة أكثر للبيان . وفهم الحاضرون من ذلك أن أمريكا لا تريد أن تتورط في تأييد « كل » ما في بيان دييجول . وانها تريد أن تؤيده كخطوة عامة فحسب .

ويقول التقرير : ان أيزنهاور طلب تقريراً من وزارة خارجيته عن بيان دييجول . وأن دوبري مورفي وكيل الوزارة لشئون افريقية قدم له تقريراً نصح فيه بعدم التورط في تأييد بيان دييجول قبل معرفة رد الفعل . وقال التقرير : ان بيان دييجول فيه أشجع تنازل استطاع سياسي فرنسي أن يقدم عليه . ولكنه أحاط حق تقرير المصير بشروط يصعب قبولها . كما أنه لم يسلم بمبدأ المفاوضات مع الذين يفقدون القتال فعلاً .

ولكن أيزنهاور رأى أن يصدر بيانا هاما ، لانه وعد دييجول بأن يؤيد أي بيان له يعترف فيه بحق تقرير المصير للجزائر .

ومعنى ذلك أن أمريكا ما زالت تفضل مصالحها الاستراتيجية في التحالف مع فرنسا ، على مناصرة شعوب يحارب ضد عدوان مسلح .

بروح عالية حتى تمكن الجزائريين أنفسهم أن يقرروا مصيرهم وأن يختاروا الوضع الذي يناسبهم .

وجدير بالذكر أن أعمالا كثيرة قامت من أجل فصل الشعب الجزائري عن فرنسا .

ويجب علينا أن نعمل ما هو في استطاعتنا لنحصل على الاستقرار اللازم وبعد ذلك يتسنى لنا أن نجد حلا للمشكلة .

ومن أجل هذا من اللائق أن أقرر بأن هناك فرقا بين حالنا في الجزائر منذ ثلاثة أعوام ، وحالنا الآن . وأن جيشنا يقوم برسائله على أحسن وجه ، وأنه يناضل بشجاعة فذة . وفي الوقت نفسه له صلة تامة مع الشعب الجزائري وأنه لم يسبق للسلطات العسكرية أن تؤدي هذه الخدمات للمدنيين الجزائريين من قبل .

ويجب على أن أذكر أن ٢٠ ألف جندي من المسلمين يحاربون معنا جنبا جنب وأنهم أن لم يقوموا بواجبهم . فإن هناك الكارثة الكبرى وكذلك تصيب علينا الكارثة إذا لم نتمكن من استمالة الشعب الجزائري إلينا .

وهذا ما يدعونا إلى أن نكون عند حسن ظن الجميع ، الجنود الذين يحاربون معنا والشعب الجزائري .

انتخابات اقليمية في العام القادم

ان الحل الثاني للقضية أن يكون في استطاعة جميع الجزائريين أن يشاركوا في الانتخابات العامة وأريد بهذا ألا يكون هناك أي فرق بين الجزائريين المسلمين وغير المسلمين حيث أننا قررنا المساواة بين جميع العناصر .

وبفضل هذه الاجراءات استطاع المسلمون أن ينالوا الاغلبية في عدة مناطق انتخابية .

ويمكننا أن نعتبر هذا التغيير في مجرى الانتخابات بأنه ثورة على العهد القديم .

وفي الثامن والعشرين من شهر سبتمبر الماضي وافق الجزائريون على الدستور الفرنسي في الاستفتاء الذي أجري في فرنسا وفيما وراء البحار وفي الجزائر نفسها وقرروا أنهم يريدون مصيرهم بخصير فرنسا .

وفي الثلاثين من نوفمبر الماضي انتخبوا نوابا عنهم في المجلس الوطني .

وفي التاسع عشر من ابريل الماضي انتخبوا نوابا في المجالس البلدية .

وفي الثلاثين من شهر مايو انتخبوا أعضاء المجلس الشيوخ في فرنسا .

وان هذه الانتخابات أجريت في حرية تامة ولم تنتهك قواعد الحرية الا في أماكن قليلة معدودة .

ويلاحظ أن الذين ساهموا في هذه الانتخابات في القرى والبلاد الكبيرة كان عددهم كبيرا جدا ، أما في الاستفتاء فكان الجزائريون يتجاوبون هم والرغبة الملحة التي قدمتها لهم فرنسا .

وعلى كل حال ، فالأبواب مفتوحة على مصراعيه للجزائريين . وبمجرد رجوع المياه إلى مجاريها واستقرار الأمن والسلام ، فإن الأمور تصبح أحسن بكثير من الآن .

وستهتم الحكومة باقامة انتخابات للمحافظات في العام المقبل ، وبذلك يتسنى لنا أن تكون لنا مجالس استشارية ادارية واقتصادية واجتماعية . وهذه المجالس يمكنها أن تدلي بأرائها لدى المدير العام للمشئون الاقتصادية .

سياستنا . . اناحة الفرصة للجزائريين ليعيشوا احرارا

ان سياستنا التي ترمي لانهاء المشكلة الجزائرية لا تعتمده فقط على الاستقرار واعطاء الجزائريين حقهم في تقرير المصير ، ولكنها تهدف الى - في الوقت نفسه - القيام بعمل انساني وخاصة أن حال الجزائريين حال تدعو الى الشفقة وأن الشعب الجزائري يتضايق كل خمسة وثلاثين عاما .

وهذا الشعب يسكن فوق أرض ضعيفة وليس فيها مناجم ولا مصانع ولا أنهار ولا قوة كهربية . وأن ثلاثة أرباع الشعب يعيش على هلمش الحياة .

ويجب أن يكون برنامج الحكومة يرمي - قبل كل شيء - لآتاحة الفرصة للشعب الجزائري أن يعيش عيشة كريمة ، وأن تتمكن الطبقة المتعلمة من وجود مجال واسع لشغل فيه ، كما أن الحكومة تسعى جاهدة لأن تستخدم ما لديها من الامكانيات حتى تستغل الاراضي الجزائرية كما تستغل مناجمها على نطاق واسع .

ومع هذا فإن الحكومة مصممة على القيام بمشروعات اقتصادية ذات أهمية ، كما أنها تود - بكل قواها - أن تطبق القوانين الاجتماعية ، ولن تتأخر الحكومة عن إبراز هذا من حيث القول الى حين العمل .

الجزائر القليلة في ازدهار تام

وستتاح الفرصة للجزائر أن تعتمد على فرنسا حيث أن الحكومة قررت أن تمدها بـ ٢٠٠ مليار فرنك زيادة عن التكاليف التي تتحملها الحكومة في الادارة المدنية والمشروعات الاخرى .

وتنفذ لهذا البرنامج فإن الحكومة قد تمكنت من أن تقيم في مدة عشرة أشهر ما يقرب من مائة مصنع وانها علاوة على ذلك وزعت على المسلمين الجزائريين ما يربو على ثمانية آلاف هكتار من اجود الاراضي واتاحت الفرصة لمئتين ألف مسلم جزائري أن يجدوا العمل اللازم في فرنسا .

أما في ميدان التعليم فقد اتخذت الحكومة الاجراءات اللازمة لفتح أبواب المدارس لـ ٨٦٠ ألف تلميذ بدلا من ٧٠٠ ألف كانوا يترددون على المدارس سنة ١٩٥٨ .

وأما في عام ١٩٥٧ فإن عدد الاطفال كان لا يتجاوز ٥٦٠ ألفا . وبعد مضي ستة أشهر فإن بترول هاسي مسعود سيصل الى ميناء بيجايا .

وبعد مضي عام من تاريخه سيصل بترول عجيجل الى خليج قابس بتونس .

وفي عام ١٩٦٠ سنتمكن من أن نوزع غاز هاسي الرمل في عاصمة الجزائر وفي وهران وبعد ذلك سيوزع في عنابة .

ويجب على فرنسا أن تعمل جاهدة على تنفيذ هذا البرنامج وأن تتعاون في القيام بهذا العبء الثقيل وأن فرنسا وحدها هي التي يمكنها أن تقوم بهذا العمل ومن دون شك بعد مضي خمسة عشر عاما ستكون الجزائر بلدا مزدهرا وسيكون انتاجها قويا .

الاستفتاء

وبفضل استتباب الامن وتطبيق القوانين الديمقراطية والاجتماعية يمكننا أن نقول بأن الوقت الذي يتسنى فيه للرجال والنساء في الجزائر أن يقرروا مصيرهم في حرية تامة ليس بعيدا .

واعتمادا على رغبة الجزائريين وعلى مصالح فرنسا وعلى ما ينتظره العالم في الجزائر لانتهاء المشكلة أقرر أن تقرير مصير هذا البلد أصبح ضرورة ولهذا فباسم فرنسا وباسم الجمهورية واستنادا الى الحقوق التي حولها اثنى الدستور لاستشارة المواطنين (واني للقيام بهذا الواجب أطلب من الله أن يمد في حياتي وأن يستجيب لي الشعب) ألتمزم بأن أطلب من الجزائريين ما نوع رغبتهم ؟ وما المصير الذي يقررونه لانفسهم ؟ كما أطلب من الشعب الفرنسي أن يوافق الموافقة التامة على ما يتخذه الشعب الجزائري من اجراءات

اربع سنوات بعد استقرار الامن

اني استشير الشعب الجزائري فردا فردا لانه منذ خلق العالم لم نسمع بأن الوحدة كانت في الجزائر وأن الشعب الجزائري كان يتمتع بسيادته حيث أن الجزائر احتلتها القرطاجينيون والرومان والفندال والبيزنطيون والعرب والسوريون وعرب قرطبة والأتراك والفرنسيون وأن هؤلاء جميعا احتلوا الجزائر من دن أن يكون هناك حكومة جزائرية .

لن نفرط في أصدقائنا .. ولا في الصحراء

وعلى كل حال إذا قرر الجزائريون اللجوء الى تطبيق هذه الفكرة الحاطة فان الجزائريين الآخرين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين لن تتخلي عنهم فرنسا ، وستعمل ما في استطاعتها بأن تجمعهم في مكان معين وتشرف على أموالهم وأرواحهم .

ويجب أن أقول أن استغلال البترول وشحنه الذي هو عمل من أعمال فرنسا وأن للعرب فائدة فيه ستحافظ عليه ولن تدعه للغير ولو أدى ذلك الى متاعب كثيرة .

الجزائريين أن يكونوا فرنسيين إذا أرادوا

والطريقة الثانية هي الإدماج وهي المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر من مسلمين وغيرهم . وهذا الإدماج يتيح للجزائريين أن يمارسوا جميع الوظائف السياسية والإدارية والشعرية وجميع المصالح الحكومية وأن يتمتعوا بجميع المناصب والرواتب والتأمين الاجتماعي والتعليم المهني كما يتمتعون بجميع المزايا التي من خصائص الفرنسيين أنفسهم في فرنسا .

ان الإدماج يخول لهم الحق في حرية العنسل في جميع أراضي الجمهورية وأن تكون لهم جميع الامتيازات التي للفرنسيين دون مراعاة للديانة التي يدينون بها ويصبحوا بفضل هذا جزءا لا يتجزأ من المجموعة الفرنسية وأن بلادهم تصبح جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية التي تمتد من دنكرك الى تمذاريس .

الفيدرالية

وهي الطريقة التالية لحل المشكلة :

وبهذه الطريقة يمكن للجزائريين أن يشكلوا الحكومة الجزائرية وأن الوزراء كلهم يكونون جزائريين وتعتمد هذه الحكومة على تأييد فرنسا وترتبط معها برباط وثيق في مبادئ الاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية .

أما ما يرجع لتاريخ الانتخابات فاني أعين ذلك في الوقت المناسب وعلى كل فان هذا لن يتعدى أربع سنوات وذلك بعد أن يستتب الأمن في البلاد بحيث تزول تماما الاغتيالات والاعتداءات حتى يقل ضحاياها عن ٢٠٠ نسمة في العام .

ان المدة التي يستوجب فيها الانتخابات تكون المدة التي تستأنف فيها الحياة من جديد ويستأنف نشاط البلاد في كل الميادين وهي هي الوقت نفسه المدة التي يفرج فيها عن المعتقلين والمسجونين .

الانفصال عن فرنسا

ما الوضع الذي سيختاره الجزائريون بعدما يستتب الأمن ؟ يمكن أن تلخص ذلك في ثلاثة مسائل أو ثلاثة حلول ويجب أن تكون هذه الحلول لمصلحة الجميع ولمصلحة فرنسا أن تكون ظاهرة لا يعترضها اللب والدوران وأن الحلول الثلاثة لن تكون الا بعد اجراء انتخابات وهي :

١ - الانفصال الذي يفضلته يعتقد بعض الساسة أنهم يجدون فيه الاستقلال والحرية وأنه بعد ذلك تخرج فرنسا من الجزائر حيث أن الجزائريين قرروا ذلك وهذا ما يساعدهم على أن يستغلوا خبرات بلادهم من دون أن يعتمدوا على فرنسا ويشكلوا نوع الحكومة التي يريدونها .

واني أعتقد أن هذا النوع من التفكير غير معقول بل سيجر حتما الى كارثة كبيرة ..

وبما أن الجزائر وصلت الى هذه الدرجة من الرقي بفضل فرنسا وبما أن العالم كله يشهد بذلك - وأقول بكل صراحة - فان هذا النوع من التفكير سيؤدي حتما الى الفوضى ويبيح الفرصة للتشكيل والتعذيب والذبح والشنق وتكون النتيجة الحتمية لكل هذا أن تستولي الشيوعية بسيطرتها ونفوذها .

وأنا أقترح أن يستعد الجزائريون عن هذه الفكرة الشيطانية وانهم ان تمادوا في تنفيذ هذه الخطة فان فرنسا تقرر من الآن أنها لن تتحمل هذه التكاليف الباهظة من أجل قضية لا فائدة من ورائها .

وفي هذه الحال فإن النظام الداخلي في الجزائر يكون خاضعا للنظام الفيدرالي بحيث ان الجاليات الفرنسية والعربية والقبائلية والإباضية وغيرها من الجاليات التي تسكن رطنا واحدا تجد الظروف المواتية لها لتعيش عيشة هادئة .

الثورة لا مبرر لها

ومما لا شك فيه أننا منذ عام أحرزنا تقدما نتيجة للانتخاب الموحد الذي قررناه وساهم فيه جميع السكان من مسلمين وغير مسلمين وكانت النتيجة أن نال الجزائريون المسلمون الاغلبية الساحقة وهذا يدل على أن تقرير مصير الجزائريين أصبح في أيديهم وبعد أن يستتب الأمن وترجع المياه الى مجاريها فإن لشعب الجزائر أن يصرح بما يتغيبه لنفسه وخاصة أن الحكومة صرحت بإتاحة الفرصة لجميع السكان في المساهمة في الانتخابات التي ستجرى بعد الاستقرار التام .

وان هذه الانتخابات ستكون الحد الفاصل لانتهاء المشكلة الجزائرية

الجميع يشترك في الانتخابات

فاذا كان الذين يشرفون على الحركة التي تسعى لحصول الجزائر على الاستقلال يريدون استعمال حقوقهم فإن لهؤلاء الحق في المشاركة في الانتخابات التي ستجرى في الجزائر ولهم ان أرادوا أن يشرحوا برامجهم حيث أن الابواب ستكون مفتوحة على مصاصريعها لهم ولغيرهم .

ولا شك أن هؤلاء الذين يقومون بإدارة القوة لا يودون المشاركة في الانتخابات مخافة أن تتلفهم العدالة لئديهم عما اقترفوه من الجنايات .

وعلى هذا فمن واجب هؤلاء أن يتصلوا بالمسؤولين ليصححوا أوضاعهم حتى يتمكنوا من الرجوع للجزائر المقياس بمهمتهم التي ترمي الى المساهمة في الانتخابات .

واني كما عرضت على هؤلاء ايقاف القتال فاني أقول لهؤلاء الذين يحاربون فرنسا : انها لن تتعرض لرجوعهم للجزائر وستسمح لهم

بأن يشتركوا في الانتخابات ليبدوا آراءهم بكل حريتهم .
لماذا إذن هذه المعارك الدامية بيننا ؟ هذه المعارك التي ما زالت السبب في اراقة دماء الجزائريين والفرنسيين .

فرنسا لن تتفاوض جيش التحرير .

ان فرنسا لا تعترف بهؤلاء الذين استولى عليهم الغرور وحاولوا أن يفرضوا ارادتهم ودكتاتوريتهم بالقوة وانها لن ترضى بأي وجه من الوجوه بأن تعاملهم وأن تتفاوض معهم فيما يختص بمصير الجزائر .

ان فرنسا تعرف حقائق الامور ولن تلجأ الى هذه الطريقة لان التفاوض معهم معناه الاعتراف الصارخ على الآخرين الذين يريدون البقاء مع فرنسا .

ان مصير الجزائر موكول الى أبنائها غير أن هذا المصير لا يقرر بالقوة وانما يقرر بحرية تامة دون اضطهاد من هذا أو ذاك .

ومن أجل هؤلاء الذين يريدون أن يكون الاقتراع اقتراعا حرا نزيها فإن فرنسا تعمل ما في وسعها بأن تتيح لهم الفرصة لكيلا تؤثر على الناخبين أية قوة .

هذا العمل يشرف فرنسا

وقبل أن يحل أجل الانتخاب يجب علينا أن نعمل كثيرا حتى تستأنف العلاقات الطيبة ويستتب الأمن وتتمكن الجزائر من تقرير مصيرها واني أضع في خدمة الجزائر جميع امكانياتي بصفتي الشخصية .

وعلى كل حال فإن الاجراءات من أجل الانتخابات المقبلة ستوضع في الوقت المناسب وستدرس درسا شافيا وأن الطريق لذلك قد مهد وأن الامر بتطبيق تقرير المصير قد أصبح رسميا وأن هذا كله عمل يشرف فرنسا .

الذي نص عليه بيان جبهة التحرير الوطني في غرة نوفمبر سنة ١٩٥٤ - الهدف الاساسي للثورة الجزائرية - كما هو في حد ذاته وسيلة ديموقراطية وسنمية بالنسبة للشعب الجزائري تمكنه من بلوغ استقلاله الوطني .

وحق تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق هيئة الامم المتحدة ، والذي يعنى تمكين الشعوب من التصرف في نفسها حسب مشيئتها يرد للشعب الجزائري من جديد ممارسة سيادته الوطنية التي انتزعها منه مؤقثا غزو عسكري لا يمكن بوجه من الوجوه ان يكتسب صبغة شرعية .

ان الكيان القومي الذي تشكله الجزائر ووحدة شعبها الاجتماعية ما هما في الواقع الا عناصر موضوعية جوهرية لا يجوز اغفالها .

وكل تطبيق لمبدأ تقرير المصير يتجاهل هذه الحقائق رافيا من وراء ذلك الى تفكك هذا الكيان وجعله طوائف من الاجناس والاديان ما هو الا ضرب من الازعاج .

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر من جديد بمبدأ وحدة الثروات الوطنية التي لا تقبل الجدل ، وتزعم عن اصرار ومزم الشعب الجزائري في معارضته لكل محاولة ترمي الى التقسيم . وتلفت نظر الرأي العام العالمي الى الخطورة الكامنة في كل ما من شأنه ان ينال من هذه الوحدة وهذا الكيان . وكل محاولة من هذا القبيل بدلا من ان تسهم في إيجاد حل للفضية الجزائرية ستؤدي حتما الى استفحال خطورة الموقف وتعريض السلام والامن الدوليين الى تهديد دائم .

اما الثروات التي تحتويها الصحراء ، فالتنقيب عنها واستغلالها لا يمكن بأي وجه من الوجوه ان يتحول الى ملكية خاصة وهذه الثروات التي تعتبر مصدر التقدم الانساني بالنسبة للجزائر وشمال افريقيا قبل كل شيء ، لا يمكنها الا أن تفسح المجال أمام تعاون واسع مثمر لخير الجميع .

ومن جهة أخرى فمن حرية اختيار الشعب الجزائري باستشارة

البيان الذي أدلت به الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

على اعتاب السنة السادسة للحرب ، وبينما تستعد الجمعية العامة للامم المتحدة لتنظر من جديد في القضية الجزائرية ، وبينما تجرى مقابلات هامة على الصعيد الدولى تبشر بتحقيق أمل العالم في السلام تتجه الانظار نحو الجزائر .

ان جميع شعوب العالم تتطلع الى اليوم الذي يعود فيه السلام الى هذه الارض الافريقية التي لا زالت تجرى على اديمها حرب ضروس كان ضحيتها حتى الآن ما يناهز المليون من الضحايا .

لقد اضطر الشعب الجزائري اضطرارا - بسبب الاستعمار - الى حمل السلاح . وحكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة اذ تؤكد اليوم من جديد عزمها وتصميمها على مواصلة الكفاح الى أن يتحرر الوطن تعلن أنها لن تترك أية فرصة تمضي دون أن تتيح للسلام الاسباب الكفيلة بعودته .

لقد اعترف رئيس جمهورية فرنسا على الملأ باسم فرنسا - في التصريح الذي أدلى به في السادس عشر من سبتمبر سنة ١٩٥٩ - اعترافا صريحا بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم .

اذن لقد أصبح معترفا للشعب الجزائري أخيرا بحقه في تقرير مصيره حسب مشيئته ولم يكن هذا التطور ممكنا لولا استبسال الشعب طيلة خمس سنوات ، وصموده في كل هذه المدة لحرب دموية ترمي الى إعادة احتلاله من جديد ، وهو تطور لم يكن ممكنا أيضا لولا اصرار جبهة التحرير الوطني ، ومعها جيش التحرير الوطني على القتال وعلى المضي فيه من أجل التحرر الكامل ، طالما ظل ذلك ضروريا ، كما أن هذا التطور لم يكن ممكنا أيضا الا بفضل مؤازرة جميع الشعوب الشقيقة والصديقة وتأييد الرأي العام العالمي لنا - لقد ظل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها - وهو

الشعب الفرنسي ما هو الا تنكر صريح لحق تقرير المصير ..

ان الاستقلال الذى يأتى نتيجة لاستفتاء الشعب الجزائرى لن يكون مصدرا للفوضى واللباس ، بل بالعكس سيكون كل تقدم حقيقى موقوفا على هذا الاستقلال ، فهو الضامن لحرية الافراد والكفيل بسلامة الاشخاص ، وهو الذى سوف ييسر ازساء قواعد وتشديد بناء المغرب ، ويتيح التعاون مع جميع البلدان ..

واذا ما حددت هذه المبادئ بدقة ووضوح أصبح من البديهي الا يكون الرجوع الى الاضرار العام الا بعد عودة السلام واستتبابه ..

ان « التهدة » التى معناها استمرار الحرب فى ضراوة متزايدة لا يمكن أن تحمل السلام للجزائر ..

ان حرية اختيار الشعب الجزائرى لا يمكن أن تمارس تحت ضغط جيش احتلال قواته أكثر من نصف مليون ، وما يعادله من رجال الدرك والشرطة والميليشيا ، كما لا يمكن ممارستها تحت ضغط الطائرات والمدفعات والمدافع ، وضغط أجهزة ادارية عرفت بتغاليدها الراسخة فى فن تزوير الانتخابات ..

ثم أن حرية الاختيار هذه لا يمكن أن تتحقق كاملة ما دام ربع سكان البلاد بين سجين ومعتقل ومبعد .. وكلها مشاكل تستدعى البحث والاستقصاء ..

وعليه فالحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية المعترف بها الى حد الآن من طرف عدة دول ، هى وحدها الامينة والقيمة على مصالح الشعب الجزائرى حتى يتمكن هذا الشعب من الافصاح بكامل الحرية عن ارادته ، وهى الحكومة التى تقود وتشرف على مقاومة الشعب الجزائرى وعلى معركة التحرير التى يخوضها جيش التحرير الوطنى ..

اذن لا عودة للسلام الا بعد الاتفاق معها ..

وهكذا يمكن للسلام أن يعود حالا ، ومن أجل هذا فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة للدخول فى مباحثات مع الحكومة الفرنسية لمناقشة الشروط السياسية والعسكرية التى يستوجبها ايقاف القتال ، مع دراسة الشروط والضمانات الكفيلة بتطبيق حق تقرير المصير

الدار القومية للطباعة والنشر
شركة ذات مسئولية محدودة
٢ شارع طلعت حرب - القاهرة
ص . ب ٢٣٩٨

مطبوعات الدار القومية للطباعة والنشر الاشتراك السنوى (٥٢ عدد)

في السودان	في الكويت	في الأردن	في العراق	في لبنان	في المملكة السعودية	في الاقليم السورى	في الاقليم المصرى	
١٥٠ قرشاً	٧٥ أنه	٢٥٠ فلساً	٢٥٠ فلساً	٢٥٠ قرشاً	١٠٠ قرشاً	٢٥٠٠ قرشاً	١٥٠ قرشاً	كتب سياسية
١٠٠	٥٠	١٧٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠	٦٦٥	١٧٠٠	١٠٠	كتب قومية
٢٥٠	١٢٥	٤٢٠٠	٤٢٠٠	٤٢٠٠	١٦٦٥	٤٢٠٠	٢٥٠	كتب ثقافية
١٥٠	٧٥	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	١٠٠٠	٢٥٠٠	١٥٠	روايات علمية

ترسل الاشتراكات بعنوان: الدار القومية للطباعة والنشر

٢ شارع طلعت حرب بالقاهرة